بسم الله الرحمن الرحيم

August 1996 Issue No. 163
العدد ١٦٣، اغسطس ١٩٩٦م، ربيع الاول / ربيع الثاني

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

اوقفوا هذا المستبد قبل فوات الاوان

اثبت شعب البحرين مجددا انه اكثر وعيا من ان تنال من همته دعايات السلطة واساليبها الارهابية. وثبت للعالم ان الارهابيين الحقيقيين هم الذين يقتلون الابرياء بغير حق سواء باصدار احكام الاعدام في محاكم يتراسها «قضاة» خليفيون، ام بتعذيب الاطفال حتى الموت ام بتسليط الوحوش لينهشوا اجساد النساء حتى يستشهدن. لم يعد هناك مجال للتشويش على الحقائق، ولم يبق امام العالم الا الوقوف بوجه نظام القمع والارهاب الخليفي لكي لا ينجح في تصفية شعب مسالم يحب الخير والعدل والحرية والسلام. ان وجود نظام مثل نظام البحرين لا يحترم الانسان ولا يعترف بالقوانين والاعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الحاكم والمحكومين يمثل عارا على الانسانية، والسكوت على ما يقوم به جريمة بحق القيم وخيانة لما تقتضيه الانسانية. في عالم اليوم يجب ان لا يسمح للمستبدين بالبقاء على حساب البشر وحقوقهم وامنهم وانسانيتهم، وفي عالم اليوم لم يعد مقبولا السكوت على جرائم الانظمة التي لا تحترم شعوبها ولا تعترف بحقها الطبيعي في الوجود. وفي عالم اليوم يجب رفض الحكومات التي تحكم شعوبها بالحديد والنار وتبث الرعب بين الامنين وتنشر الخوف في قلوب المواطنين. واذا كانت هناك اعتبارات سياسية او اقتصادية تمنع البعض من القيام بدوره في منع طاغية مثل رئيس وزراء البحرين، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، من الاستمرار في القمع والارهاب، فان مصلحة المنطقة واستقرارها وامنها تقتضي وضع حد لهذا النظام قبل فوات الاوان. هذا ليس كلاما دعائيا او تحريضيا بل ينطلق من حرصنا على امن المنطقة واستقرارها. فنحن اهلها، ولدنا فيها ونشانا على ترابها وبذل آباؤنا واجدادنا حياتهم من اجل تنميتها وتطويرها، وبالتالي فلن نسمح لطاغية مثل خليفة بن سلمان بان يخلق الظروف التي تؤدي الى تدهور اوضاعها ونشوء اوضاع متوترة فيها. وما يجري في البحرين، كما يعرف العالم، ليس شانا مرتبطا بالخارج وان كانت اثارة لا يمكن فصلها عن المنطقة ومستقبلها، بل هو تطور محلي تضافرت عوامل عديدة على تحريكه اهمها الظلم الخليفي الذي امتد اكثر من عشرين عاما.

مرة اخرى نوجه ندائنا الى العائلة الحاكمة والى كل غيور على الوضع في البحرين: لا بد من وضع حد للتدهور الامني في البحرين وذلك بافهام خليفة بن سلمان بانه لن يستطيع القضاء على شعب انتفض لتحقيق حقوقه المسلوبة. وان سياسة الحديد والنار كثيرا ما انقلبت على اصحابها وحرقت ايديهم قبل ان تؤذي الآخرين. ولقد شاهد الخليج كيف ان سياسة السكوت على ما كان يجري في العراق في الثمانينات ادت الى كارثة احتلال الكويت في التسعينات. وشهد العالم كيف ان سياسة صدام حسين اوصلته الى حد استهداف عائلته فضلا عن بقية ابناء الشعب. وهذا يعني انه اذا كانت العائلة الخليفية تعتقد ان سياسة خليفة بن سلمان سوف تقضي على شعب البحرين وتوفر الامن لابنائها فانها مخطئة تماما. فالكل يعلم ان خليفة بن سلمان هو مهندس سياسة القمع والارهاب في البلاد، وان البقية مثل ايان هندرسون وعادل فليفل انما هم ادوات لتنفيذ تلك السياسة الارهابية. واذا كان بعض افراد العائلة الحاكمة يعتقد ان الدعم المطلق لسياسة خليفة بن سلمان سوف «يؤتب» شعب البحرين ويوفر للعائلة الحاكمة موقعا اكثر امنا وتاثيرا، فان التجارب مع الطغاة لا تؤكد ذلك. فها هو سيف صدام حسين يفري اوداج افراد عائلته، لان ظلم الظالم يعم ولا يستثني احدا. وان ارهاب خليفة بن سلمان سوف يصل عاجلا ام اجلا الى صفوف العائلة الخليفية الحاكمة في وقت ليس ببعيد. ويحمل التاريخ امثلة تؤكد هذه الحقيقة. فقد قتل محمد بن خليفة اخاه علي بن خليفة في ١٨٦٧ واستولى على الحكم مكانه، قبل ان يتدخل الانجليز ليزيحوه عن الحكم ويعينوا ابن اخيه المغدور ليصبح حاكما على البلاد لمدة تتجاوز الثلاثة وخمسين عاما. وفي نهاية حكم الابن، عيسى بن علي، كان هذا الحاكم العجوز يقف بوجه القرار البريطاني الذي كان يطلب منه التنازل عن الحكم لصالح ابنه، حمد، وكان يخطط لعدة سنوات ضد حكمه. وقبل اربعة اعوام قام خليفة بن سلمان بضرب اخيه، محمد، امام الناس عندما اراد ان يخالف قراره، وكان مستعدا لقتله فيما لو استمر في مخالفة اوامره. وهكذا فان ظلم خليفة لن يستثني احدا، وان افراد العائلة الخليفية مهددون ايضا بالعقاب اذا اقتضت مصلحة خليفة ذلك.

من هنا فان مصلحة البلد ومصلحة الشعب ومصلحة العائلة الحاكمة ان تضرب على يد خليفة بن سلمان الذي اوصل البلاد الى ما وصلت اليه من مآس قبل فوات الاوان، خصوصا وان اهداف المعارضة في الوقت الحاضر لم تتجاوز الدستور الذي هو مصدر الشرعية الوحيد للحكم الخليفي. ومصلحة المنطقة كلها ان يوضع حد لاستبداد خليفة بن سلمان الذي لا يبالي بما يحدث للشعب والبلد من مشاكل

التتمة على ص ٨

● كان استشهاد السيدة زهرة ابراهيم الجمري، ٥٣ عاما، من اهم التطورات على الصعيد الداخلي الشهر الماضي. وكانت الشهيدة قد ضربت حتى الموت من قبل قوات الشغب الاجنبية التي اعتدت على منزلها لاعتقال احد ابنائها، وعندما حاولت الام منع اعتقال ابنها كان نصيبها الضرب حتى الموت على ايدي قوى القتل والارهاب الخليفية. هذا التطور ادى الى مسلسل من التطورات التي اعادت الحيوية الى الحركة الشعبية وكشفت المزيد مما خفي من ارهاب السلطة امام الراي العام العالمي. وقد حاولت الحكومة اجبار عائلة الشهيدة على التوقيع على ورقة تفيد بان الشهيدة توفيت نتيجة اصابتها بمرض القلب، ولكنها رفضت بإباء وشهامة، واكدت ان التزوير والكذب والتضليل وطمس الحقائق ليست من شيم اهل البحرين. ويتردد ان احد ابنائها مطلوب للمحاكمة بعد رفضه التوقيع على شهادة الزور. ويعتبر قتل الشهيدة تطورا خطيرا ليس على الصعيد الداخلي فحسب بل حتى على مستوى الخارج حيث يصرف رئيس الوزراء اموال البلاد من اجل تزوير الحقائق لحماية سمعته المتردية.

● بمناسبة حلول الذكرى الخامسة والعشرين لاستقلال البحرين تزمع المعارضة القيام ببعض الفعاليات لاحياء تلك الذكرى التي ادت الى الانسحاب العسكري البريطاني من البحرين في ١٤ اغسطس ١٩٧١ حيث اعلن استقلال البلاد في اليوم التالي. وتعتزم المعارضة التاكيد على ان الاستقلال كان بقرار شعبي اكده مبعوث الامم المتحدة، فيتوليو وينسبير غيتشياردي، وهو ايطالي الجنسية، بعد ان ذهب الى البحرين لاستطلاع الراي العام حول الموقف من الارتباط بايران. وقد بعثه الامين العام للامم المتحدة، يوثانت، لاستقصاء الحقائق في البحرين. وذهب الى هناك وزار عددا من الاندية والمؤسسات الشعبية لمعرفة آراء المواطنين بشكل عام من الاستقلال. وكان علماء الدين في طليعة الذين تحمسوا لمشروع الاستقلال عن ايران الشاه الذي كان رمزا للوجود الامريكي في المنطقة آنذاك. وكان هناك تفاهم غير مكتوب بان الشعب يريد الاستقلال عن ايران مع استمرار الحكم الخليفي المحكوم بدستور مكتوب. فكانت التجربة الدستورية اللاحقة التي وفرت للبلاد للمرة الاولى منذ الاحتلال الخليفي للبلاد قدرا من الحرية. ولكن رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، سرعان ما انقلب على الاتفاق مع الشعب ووضع البلاد على عتبة مرحلة خطيرة للغاية. وفي محاولة لطمس اجواء الاتفاق بين الشعب والحكومة نقلت الحكومة ذكرى الاستقلال الى ١٦ ديسمبر وهو اليوم الذي استلم فيه الامير الحالي زمام الحكم بعد وفاة ابيه قبل عشرة اعوام من ذلك الوقت، وكان يعرف بـ «عيد الجلوس». وتجدر الاشارة الى ان فترة حكم الشيخ عيسى تعتبر من اسوا فترات الحكم الخليفي في البحرين حيث ساد فيها القمع والاستبداد بدرجة غير معهودة، كما سادت فيها احكام الطوارئ، وفرض فيها قانون امن الدولة السيء الصيت.

● وقع ١٦ نائبا برلمانيا لبنانيا رسالة رفعوها الى امير البحرين يطالبونه فيها ببدء الحوار لاعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين. ووقع معهم عدد كبير من الشخصيات المرموقة في خطوة مهمة اكدت تضامن محبي الحرية والديمقراطية مع حركة شعب البحرين. كما بعث ممثلون عن حركات واحزاب سياسية عديدة اردنية وعراقية وفلسطينية وسورية ولبنانية رسالة الى امير البحرين يطالبونه فيها بالغاء حكم الاعدام على المواطنين الثلاثة وتجنيب البلاد المزيد من المشاكل والاضطرابات.

● هناك انزعاج شعبي واسع ازاء منع عدد من طالبات المدارس الثانوية من الالتحاق بدروسهم عندما تبدأ الدراسة الشهر المقبل. وكانت وزارة الداخلية قد اصدرت قرارا بفصل عشرات الطالبات من المدارس لمشاركتهن في مسيرات سلمية خلال العام الدراسي الماضي. ويعتبر هذا الاجراء الظالم مؤشرا على حقيقة توجهات رئيس الوزراء التي تحرم المواطنين من حق التعليم لمجرد مطالبتهم ببعض الحقوق المدنية المحدودة.

● أصدرت حركة احرار البحرين كتابا صغيرا هو عبارة عن ملف يجمع كلمات العلامة الشيخ عبد الامير الجمري وخطبه التي القاها بعد اطلاق سراحه من السجن في الصيف الماضي. ويقع الكتاب في حوالي مائة صفحة مع مقدمة وبعض الصور. وتؤكد محتويات خطب الشيخ توجها سلميا عاما وعمقا في فهم الوضع القائم ورغبة في الاصلاح واصرارا على وحدة الصف الوطني، وهو بذلك وثيقة مهمة تعكس التوجهات السلمية لقادة الانتفاضة في مقابل التوجه العدواني لنظام السلطة.

Voice of Bahrain: Fax: + (44) 171 278 9089. E.mail: 100542.1623@compuserve.com

«خريف الغضب» تطور خطير يمكن تلافيه

شهد الشهر الماضي من التطورات الشيء الكثير، واتضحت معالم السياسة الخليفية اكثر فاكثر فيما اكد شعب البحرين ان حركته السلمية مستمرة في التصاعد وان اساليب القهر والاذلال قد افشلها الصمود الشعبي الذي لم تشهد البلاد له مثيلا. ولوحظ ان سياسات الابتزاز والتهديد لم تتراجع ، كما تأكد ان العقبة الاساسية التي تعترض الاصلاحات السياسية تتمثل في استمرار رئيس الوزراء، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، في رفض الحوار واعادة العمل بالدستور. وفيما تصاعدت المخاوف من اقدام السلطة على اعدام ثلاثة من المواطنين الابرياء اصدرت العائلة الحاكمة قرارها باعدامهم، واصبح هناك هاجس يراود الكثيرين ممن يهمهم الامر في البحرين بان الامر في هذه الجزيرة ينطوي على كثير من المخاطر وان الوضع آخذ في التردي طالما استمر رفض الحكومة المطالب الشعبية وطالما استمر التهديد الحكومي بقتل المواطنين. وهناك الآن خشية كبيرة من ان يؤدي اعدام المواطنين الثلاثة الى انفجار الوضع بشكل يفوق ما كان عليه سابقا وربما نخلت البلاد عهدا جديدا يستحيل فيه التعايش بين الشعب والعائلة الحاكمة. وهناك مؤشرات على ان قدرة الشعب على التصدي للارهاب الذي تمارسه السلطة لم يعكس اي تراجع برغم تصدي الدولة بكل اجهزتها لمواجهة حركة المعارضة الدستورية. وكان الالتزام الشعبي شبه الكامل ببدء العصيان المدني في ٢٦ يولية بمناسبة مرور ستة شهور على اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري وبقية القادة مؤشرا على استعداد الشعب لمرحلة جديدة من المواجهات السلمية والتصدي للارهاب الحكومي باساليب عصرية سلمية فاعلة. وقد فشلت الحكومة في اقناع احد حتى من اصدقائها بقدرتها على انهاء الحركة الدستورية برغم تصاعد عدد الشهداء الذين سقطوا والذين بلغ عددهم ٢٨ شهيدا بعد سقوط الشهيدة زهرة ابراهيم الجمري. واعتبر سقوط اول شهيدة في المواجهات تطورا خطيرا كشف الصورة الحقيقية للحكومة امام العالم. ويمكن اجمال التطورات في ما يلي:

١ – استمر الرفض الشعبي والدولي لاحكام الاعدام التي اصدرتها العائلة الخليفية الحاكمة ضد ثلاثة من المواطنين اتهموا زورا باشعال حريق في مطعم الزيتون بمنطقة سترة ادعت الحكومة انه ادى الى مقتل سبعة من البنغلاديشيين. واعتبرت الاحكام قرارا سياسيا يهدف الى ضرب المعارضة الدستورية وليس لها علاقة بحقيقة التهم التي وجهت للمتهمين. وفهم الكثيرون ان الاحكام عملية ابتزاز شبيهة بما يقوم به المجرمون عندما يخطفون رهينة ويطرحون مطالب في مقابل اطلاق سراحها. واتضح ان الحكومة تريد ثمنا باهضا لوقف تنفيذ الاعدام وهو وقف الانتفاضة، الامر الذي ترفضه المعارضة جملة وتفصيلا. ويرى المراقبون انه اذا سمح للحكومة بتحقيق هدفها هذه المرة فسوف يكون ذلك بداية لمرحلة اكثر ظلما وهبوطا، وبالتالي فان اعدام الثلاثة سوف يكون جريمة تاريخية لن تغفر للعائلة الحاكمة وان الوضع قد يتغير بشكل جذري فيما لو نفذ حكم الاعدام بهؤلاء الابرياء. الى ذلك فقد تقدم المحامون بطلب للسماح لهم بالاستئناف ضد الاحكام ولكن بدون جدوى. ويؤكد المحامون ان المتهمين بريئون من التهم التي وجهت اليهم وان لديهم خمسين شاهدا يؤكدون ذلك. وتحركت شخصيات عديدة لطلب اللقاء بالامير من اجل اقناعه بعدم تنفيذ الاحكام، ولكنه رفض لقاءهم واشترط عليهم اصدار بيانات تشجب الشيخ الجمري وتدين ايران. واصبح هناك شعور بان آل خليفة ملتزمون بسياسة الابتزاز الذي هو ابشع صور الارهاب الحكومي، فما لم يصدر المواطنون بيانات شجب وادانة لجهات تحددها الحكومة فان المزيد من المواطنين سوف يقتلون بقرارات اميرية. هذا في الوقت الذي تحركت اوساط اقليمية ودولية عديدة لمنع تنفيذ الاعدامات التي يتوقع ان تغير اوضاع البلاد جذريا اذا ما نفذت. وتعتبر جهات عديدة ان الاعدام خط احمر اذا تجاوزه آل خليفة فلن تستقر الاوضاع في البحرين الا بعد تغيير جذري في الكيان السياسي القائم، وان الدعوة للتعايش مع العائلة الحاكمة في اطار الدستور سوف تصبح لاغية، لان سياسة القتل والاعدام الحكومية ستكون قد نجحت في تحديد المعالم الدموية للمرحلة الجديدة.

٢ – مع استمرار صدور الاحكام القاسية بالسجن للعشرات من المواطنين في محاكمات صورية امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت، استمر التصميم الشعبي على الصمود في مواجهة تلك الاجراءات القمعية التي لا نظير لها في عالم اليوم. وقد حكم على اكثر من ١٤٠ مواطنا باحكام تراوحت بين الحكم بالاعدام والسجن المؤبد والسجن لفترات متفاوتة ما بين ثلاثة شهور وخمسة عشر عاما. وقد رفضت المنظمات الحقوقية الدولية هذه الاحكام واعتبرتها احكاما سياسية تنقصها المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. واظهرت تلك المحاكمات هشاشة النظام القائم واعتماده على القهر والاذلال بدلا من التفاهم والحوار. وتعتبر الامم المتحدة ان استمرار سجن المتهمين بعد اصدار محكمة امن الدولة الاحكام بحقهم بمثابة الاعتقال العشوائي المحرم دوليا. وقد فشلت تلك الاحكام القرقوشية في ثني المواطنين عن مطالبهم وزادتهم اصرارا عليها ودفعتهم لتكثيف فعالياتهم السلمية لاجبار الحكومة على الاستجابة لها. وحتى الآن لم تقم الحكومة باية خطوة لاصلاح الخلل القضائي مفضلة الابقاء على حالة التخويف والترهيب بدلا من ازالة اسباب التوتر من البلاد. وفي الوقت نفسه اصبحت المنظمات الدولية المهتمة بحرية التعبير اكثراهتماما بما يجري في البحرين بعد ان حكمت المحكمة بسجن عبد الجليل العصفور لمدة ثلاثة شهور مع الابعاد عن البلاد في اثر صدور تقرير الصحافية البريطانية، سو لويد روبرتس حول الوضع في البلاد. وكانت الحكومة قد اتهمته بالاتصال بالصحافية المذكورة، ولكن بعد تدخلات من هيئة الاذاعة البريطانية والسفارة البريطانية في البحرين تم استبدال التهمة باخرى، واصبح السيد العصفور متهما بحيازة منشورات معارضة للحكومة! كما ان الصحافي مهدي ربيع انهى الستة شهور التي حكمت محكمة امن الدولة عليه بها بعد اتهامه بحيازة منشورات معارضة للحكومة، ولم يطلق سراحه بعد. وكما هو معروف فان السجناء في البحرين كثيرا ما يبقون في الزنزانات فترات اطول من مدد الحكم التي يحكمون بها.

٣ – استقبل تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر الشهر الماضي حول سوء معاملة النساء والاطفال في البحرين بترحيب شعبي واسع، فيما استمرت انتهاكات حقوق الانسان بدون توقف برغم صدور التقرير. وقد وزع التقرير الذي يتألف من ثلاث عشرة صفحة على وكالات الانباء وبثه عدد منها بصورة جيدة، الامر الذي ازعج حكومة البحرين واحرج اصدقاءها الذين وقفوا معها طوال الفترة الماضية. وبثت الاذاعات الدولية مثل الـ BBC مقتطفات منه، خصوصا وانه احتوى على شهادات دامغة واحصائيات دقيقة لم تستطع حكومة البحرين الرد عليها. وتشعر الحكومة انها محاصرة على الصعيد الدولي بسبب ملفها الاسود في مجال انتهاكات حقوق الانسان. وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين اخبرت وزارة الخارجية البريطانية مؤخرا بانها سوف توقع في شهر اكتوبر المقبل اتفاقا مع منظمة الصليب الاحمر الدولي يسمح للاخيرة بزيارة السجون وجميع المعتقلين. وينتظر الجميع حلول شهر اكتوبر لفحص مدى مصداقية الحكومة التي طالما زورت الحقائق واعطت وعودا لم تنفذ ايا منها. وكانت حكومة البحرين قد اخبرت الحكومة البريطانية العام الماضي بانها وجهت دعوة لمنظمة العفو الدولية لزيارة البلاد، غير ان ذلك كان كذبا فاضحا، الامر الذي احرج الحكومة البريطانية بشكل كبير. واذا لم توقع حكومة البحرين الاتفاق مع الصليب الاحمر فسوف يكون على الحكومة البريطانية ان تقرر موقفا جديدا من سياسة التضليل التي تنتهجها «الدولة الصديقة» التي طالما دعمتها ودافعت عنها ورفضت ان تضغط عليها لاحترام حقوق الانسان. وجاء التقرير الدولي حول النساء والاطفال ليزيد من الضغط الدولي على حكومة البحرين للسماح للمنظمات الدولية بزيارة السجون ولقاء المعتقلين. وتتطلع المعارضة الى زيارة منظمة الصليب الاحمر الموعودة، خصوصا وان من شروط المنظمة الدولية ان يسمح لممثليها بلقاء جميع المعتقلين على انفراد وان تتكرر الزيارات لكي تتأكد من التزام الحكومة بتوفير مناخ صحي يتناسب مع كرامة الانسان. وتجدر الاشارة الى ان المعتقلين البحرينيين يعانون من الامراض والاوبئة المنتشرة وخصوصا الامراض الجلدية بسبب تكديس المعتقلين في زنزانات صغيرة. فمثلا الزنزانة التي بنيت لاربعة اشخاص تستعمل لسجن اكثر من عشرة!

٤ – بلغ التوتر بين آل خليفة ودولة قطر ابعادا جديدة الشهر الماضي في اثر تصريح ولي عهد البحرين الذي قال فيه انه مستعد للاستشهاد في الحرب مع قطر، وكان لموقف حكومة البحرين الذي يرفض تحكيم محكمة العدل الدولية اثر سلبي على العلاقات. وقد تصدت وسائل الاعلام القطرية لتصريحات ولي العهد بقوة وتساءلت عما اذا كان مرتبطا بـ «حزب الله» الذي يحارب «اسرائيل» بعد ان تحدث عن استعداده للشهادة، واقترحت عليه الذهاب الى جنوب لبنان لتحقيق امنيته. كما شنت جريدتا «الوطن» و «الراية» هجوما قويا للرد على تصريحات المسؤول البحريني وعلى نبيل الحمر، رئيس تحرير جريدة «الايام». واستغرب المراقبون سكوت الاخير بعد ما وجه اليه من اتهامات وهو الذي عود شعب البحرين على استعداده لاستعمال لغة قذرة واعتداء مكشوف ضد ابناء البحرين. وكانوا يتوقعون ان يدافع عن نفسه على الاقل، غير انه فضل ان يبلع الاهانة ويلتقم حجرا. ويبدو انه شعر بانه يستطيع الاستقواء على المعتقلين في الزنزانات الخليفية والمبعدين عن وطنهم والذين لا يملكون وسيلة اعلامية قوية، ولكنه لا يستطيع مقارعة الاقوياء.

ويتوقع ان يزداد الوضع توترا في الشهرين المقبلين بعد ان تقرر محكمة العدل الدولية موقفها من الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر. وكمخرج من ازمتها اقترحت حكومة البحرين ان يعطى للسعودية حق التحكيم في القضية وليس التوسط فقط غير ان قطر تصر على ان التحكيم من اختصاص محكمة العدل الدولية في حال فشل الوساطة السعودية. ويرى البعض ان رئيس الوزراء، كلما شعر بالضغط القطري وعجز عن الخروج من المشكلة، امر بالمزيد من الضغط على المواطنين انتقاما منهم. وهناك خشية من ان فشل آل خليفة في صراعهم مع دولة قطر قد يدفعهم الى ارتكاب الكثيرمن الحماقات بحق الشعب، كما حدث الشهر الماضي عندما انتقموا من الشعب بقتل الشهيدة زهرة ابراهيم الجمري بعد تراجع نصيبهم في التراشق الاعلامي مع الاعلام القطري.

ازاء هذه التطورات فان آل خليفة لا يحسدون على الوضع الذي يواجهونه داخليا واقليميا. ويبدو ان رئيس الوزراء الذي هو رأس المشكلة المحلية والاقليمية اصبح يائسا من حل الازمتين، ولذلك فقد قرر ان يجر البلاد والعائلة الخليفية معه في ويلات ليس لها اول ولا آخر. وحيث ان لديه جيشا من المرتزقة يتقدمهم ايان هندرسون فانه يشعر انه قادر على السيطرة على الامور. ولكن المؤشرات المحلية تؤكد ان الوضع آخذ في التصاعد في الشهور المقبلة طالما بقي خليفة بن سلمان على رأس حكومة مفلسة فشلت داخليا وخارجيا وفضلت الاعتماد على دعم القوات الاجنبية. ويبدو ان العد التنازلي لتردي الوضع قد بدأ منذ اصدار حكم الاعدام بحق المواطنين الثلاثة. ولم يبق ما يمنع المزيد من التدهور الامني والسياسي الا قرار خليجي حاسم يمنع رئيس وزراء البحرين من الاستمرار في سياسة اللعب بالحديد والنار. وما لم يحدث ذلك فان «خريف الغضب» قادم، وهو تطور ما تزال المعارضة تسعى لمنع حدوثه.

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٦

١ يوليو

اصدرت محكمة امن الدولة صباح اليوم حكم الاعدام بحق ثلاثة مواطنين اتهموا زورا بحريق ادى الى مقتل سبعة بنغلاديشيين. والثلاثة هم علي احمد عبد الله العصفور، يوسف حسن عبد الباقي، واحمد خليل ابراهيم حبيل. كما حكمت المحكمة بالسجن مدى الحياة لاربعة اخرين هم خليل ابراهيم خميس، عبد الله ابراهيم خميس، قمبر خميس قمبر، محمد رضا يعقوب العطار. وحكمت على عبد العزيز حسين عبد الباقي بالسجن خمسة عشرا عاما. وجاءت هذه الاحكام برغم انكار المتهمين ما نسب اليهم جملة وتفصيلا واصرارهم على عدم صلتهم بما نسب اليهم، وبرغم وجود اكثر من خمسين شاهدا على انهم لم يكونوا موجودين في منطقة الحادثة عند وقوعها. وقال محامون على صلة بالقضية انه لو كانت القضية امام محكمة عادلة لاصدرت حكما ببراءة المتهمين لعدم وجود اي دليل ضدهم. وقال احدهم انه ذهب الى المطعم الذي نشب فيه الحريق في شهر مارس الماضي ورأى مدى الدمار الذي حصل فيه، وقال ان ذلك الدمار لا يتناسب مع ماعرضه تليفزيون البحرين من صور لجثث الضحايا التي لم تعكس اصابتها باي حريق، حتى ان ملابسهم كانت غير متلفة على الاطلاق. وقال أن الشارع الذي يقع فيه المطعم كان وقتها خاضعا لحراسة مشددة من قبل قوات الامن والشغب لان فيه فرعا لاحد البنوك، ومركزا للشرطة لا يبعد اكثر من مائتي ياردة من المطعم. وقال ان المحامين جميعا مقتنعون ببراءة المتهمين من التهم الموجهة لهم. وتساءل المحامون خلال المحاكمة عن سبب تجمع الضحايا قبل الحريق في تلك المنطقة في ذلك الوقت بالذات (اي في الساعة الخامسة صباحا) بينما لكل واحد منهم عنوان يختلف عن الأخر، وان بعضهم كان يعيش في منطقة البديع والبعض الأخر في منطقة الحد وسافرة، ولكنهم لم يحصلوا على جواب من الادعاء العام حول ذلك.

وكان القاضي سعد الشملان قد ترأس محكمة امن الدولة في جلساتها الاولى للنظر في ما طرحه المدعي العام، ولكنه بعد التدقيق في الادلة والاستماع الى شهادات الشهود والمحامين رفض الاستمرار في النظر في القضية، فعينت الحكومة قاضيا مصريا قرأ على المتهمين احكام الاعدام الصادرة عن مجلس العائلةالحاكمة.

من هنا فقد جاءت الاحكام القاسية لتعكس توترا حكوميا شديدا يبحث عن متنفس يصب فيه جام غضبه. واعتبرت المعارضة الاحكام سياسية بالدرجة الاولى وترتبط بشعور الحكومة بفقدان مصداقيتها بعد او وجهت المنظمات الحقوقية الدولية شجبها المتكرر لممارساتها القمعية. يضاف الى ذلك ان المعارضة وجهت اتهامات كثيرة للحكومة بارتكابها جريمة حرق المطعم وقتل البنغلاديشيين. وقالت مصادر على صلة بالعائلة الحاكمة انها قررت منذ فترة اعدام عدد من المواطنين لسببين اساسيين: الاول ادخال الخوف في قلوب المواطنين لردعهم عن المطالبة بالاصلاحات السياسية، والثاني لعدم تأكيد التهمة التي وجهتها المعارضة للحكومة بانها وراء العملية. وبالتالي فان حكم الاعدام ليس بسبب الجريمة بل انه قرار سياسي شأنه شأن بقية القرارات الأخرى مثل ابعاد المواطنين وسجن الاطفال والنساء، وهي جميعا قرارات لا ترتبط بالجريمة بقدر ما هي قرارات سياسية من مجلس العائلة الخليفية الحاكمة.

وتجدر الاشارة الى ان حكومة البحرين رفضت تسليم جثث اربعة من الضحايا الى سفارة بنغلاديش في المنامة وقامت بدفنها سرا. واحتجت حكومة بنغلاديش على ذلك العمل غير الانساني خصوصا وان اهالي الضحايا في بنغلاديش اصروا على استلام جثث ذويهم بدون جدوى. وقد رفضت حكومة البحرين تسليم جثة من يستشهد من المواطنين في مراكز التعذيب الى اهله وقامت بدفنهم واحدا بعد الآخر في مقبرة الحورة بالمنامة. وتساءل الكثيرون وقتها عن سبب عدم تسليم جثث الضحايا البنغلاديشيين وكان الواضح ان موتهم ليس بسبب الحريق، الامر الذي دفع الحكومة الى عدم تسليم جثثهم الى السلطات البنغلاديشية لكي لا يكتشف سبب الوفاة. ورفضت الحكومة اعطاء اي تبرير للسلطات البنغلاديشية التي تخلت عن الاحتجاج العلني بعد تدخلات من بعض الدول الصديقة، ووعود بدعم مالي سخي.

ومن جهة اخرى اصدرت العائلة الخليفية الحاكمة يوم السبت احكاما بالسجن مدى الحياة بحق شخصين اتهمتهما بالمشاركة في تفجير آلة الصرف الآلي لفرع بنك البحرين بمدينة عيسى، وهي الحادثة التي استشهد فيها حسن طاهر السميح. ونسبت العائلة الخليفية الى المتهم الاول ناجي خلف صائغ والمتهم الثاني محمد سلمان محمود مختار تهمة استعمال مفرقعات بدون ترخيص. وحكمت على كل من علي حسن منصور عبد الله (شلاشل) بالسجن احد عشر عاما وغرامة ٥٠٠ دينار، والسيد مختار علي ابراهيم محمد بالسجن سبعة اعوام وغرامة قدرها ٣٠٠ دينار. وبسجن رياض احمد عبد الله محمد درويش ثمانية اعوام و ٣٠٠ دينار وكانت المعارضة قد اتهمت الحكومة بقتل الشهيد حسن الطاهر باطلاق النار عليه ثم نقله الى مكان التفجير المزعوم لتغطية جريمتها.

٣يوليو

ما تزال انعكاسات قرار العائلة الخليفية قتل ثلاثة مواطنين بحرينيين أبرياء تتفاعل محليا واقليميا ودوليا. وتابعت دوائر حقوقية وقضائية الاجراءات التي اتبعتها العائلة الحاكمة لاصدار الاحكام الوحشية التي قرأها قاض مصري بعد ان استلمها من «السلطات العليا»، وعبرت عن استغرابها من استمرار انظمة قضائية قمعية مثل محكمة امن الدولة التي انشأها الضابط البريطاني، ايان هندرسون، قبل ٢١ عاما. وحيث ان احكام تلك المحكمة مبرمة ولا يحق للمحكوم الاعتراض على احكامها فقد اعتبر عدد من المحامين الدوليين صدور تلك الاحكام من ابشع صور الاستهانة بمفاهيم القضاء والعدالة وحق الانسان في الحياة. وازداد غضب هؤلاء عندما علموا ان جميع المتهمين انكروا تهمة احراق المطعم الذي مات فيه سبعة من البنغلاديشيين في شهر مارس الماضي. ولاحظ المراقبون ان صدور الاحكام جاء في اجواء تعتقد حكومة البحرين انها تجعل قرار اعدام المواطنين الابرياء مقبولا على الصعيد الدولي لان ذلك جزء من الحرب ضد الارهاب. غير ان جميع المحامين الذين ترافعوا في القضية رفضوا التهمة الحكومية جملة وتفصيلا واثبتوا براءة المتهمين الثمانية من تهمة حرق المطعم المذكور معتمدين على شهادة خمسين شخصا لصالح المتهمين. ومع ذلك فقد أصرت العائلة الخليفية على اصدار قرار القتل الذي اذا نفذ فسوف تكون له انعكاسات وخيمة على الوضع في البحرين بل حتى على الموقف من اساس النظام القائم حاليا.

وكانت ردة فعل المحامين ان قاموا فور صدور قرار الاعدام برغم براءة المتهمين، بكتابة عريضة رفعوها الى الامير طالبين منه عدم تنفيذ احكام الاعدام. ويبدو ان الامير لم يعد قادرا على الشعور بالامن ما لم يقتل عدد من المواطنين تحت اي غطاء. وسلمت عريضة المحامين التي وقعها عدد كبير منهم الى وزير العدل، الشيخ عبد الله بن خالد، ليسلمها الى الامير، وهم يعلمون انه لم يخفف الاحكام. وسعى المحامون الى تخفيف لهجة العريضة بشكل كبير لكي لا يرفضها وزير العدل، وان تقتصر على طلب تخفيف الحكم وعدم التعرض الى عدالة المحاكمة التي يعلمون انها ظالمة بكل معنى الكلمة. وقد اعتمد المحامون في تفنيد اقاويل المدعي العام على شهادات خمسين شخصا تدحض جميع حجج آل خليفة، ولذلك فعندما صدر الحكم الوحشي اصيبوا بخيبة الامل ليس في نظام القضاء بل في النظام السياسي المستعد للفتك بالابرياء ببرودة دم واعصاب. وعلق احد المحامين بقوله: «لقد عودنا آل خليفة على الموت، فشعبنا بين قتيل برصاص الشرطة الباكستانيين، او معذب حتى الموت على ايدي جلادين اردنيين باشراف ضابط بريطاني، او محكوم بالاعدام من قاض مصري... هذا هو شعبنا وهذه هي محنته في ظل النظام القائم».

اما ردة الفعل الداخلية فقد تمثلت بالشعور العام بالاستياء وتعمق الشعور بعداء آل خليفة لشعب البحرين، ورفضهم استمرار الوضع القائم، والاصرار على المطالب المشروعة التي لا تراجع عنها مهما بلغت التضحيات. وفور اعلان قرار الاعدام سرت في اوساط الشعب حالة من الغليان وشعروا ان ساعة المواجهة الشاملة مع آل خليفة تقترب شيئا فشيئا، خصوصا وانهم اصبحوا يقتالون ابناء البحرين بكل الاساليب، بالقتل في الشارع والتعذيب حتى الموت في الزنزانات والاعدام بالرصاص. وفي منطقة سترة التي ينحدر منها الشباب الثلاثة المحكومون بالاعدام اجتمع الآلاف من ابناء المنطقة في الشوارع معلنين الحداد العام ومعبرين عن ان روح الشعب لا يمكن اعدامها بقرارات من العائلة الحاكمة. وخرجت مسيرات هادئة في الليلتين الماضيتين وشوهد عدد من الحرائق في عدة مناطق منها دوار كرباباد وبالقرب من معلم الابراج بمنطقة السهلة، وكذلك في الدراز وبني جمرة والديه. وسمعت اصوات انفجار اسطوانات الغاز في عدد من المناطق وهو اسلوب يستعمله المواطنون للتعبير عن الاحتجاج السلمي على ممارسات الحكومة القمعية.

وطرح بعض المراقبين والاعلاميين تساؤلات حول تأثير الوساطة السورية بين جمهورية ايران الاسلامية ودولة البحرين على الحركة الدستورية، وعبرت حركة احرار البحرين عن استغرابها الشديد من محاولة الربط هذه. وقال ناطق رسمي باسمها: «اننا نتمنى باستمرار تحسن العلاقات بين الدول العربية والاسلامية، ولم نراهن على العلاقات السيئة بين حكومة البحرين وبعض الدول الاخرى، وكل ما يهمنا هو اصلاح الوضع الداخلي في البلاد، وهو امر غير مرتبط باية دولة. ومع تمنياتنا بنجاح مساعي الخير على كل الاصعدة، فان الحركة الدستورية المطالبة باعادة العمل بدستور البلاد مستمرة في تلك المطالب ولن تتوقف عنها حتى تتحقق».

هذا في الوقت الذي بدأت فيه المنظمات الحقوقية الدولية ضغوطها على حكومة البحرين للتراجع عن قرار الاعدام خصوصا بعد ان اكد المحامون البحرينيون بشكل جماعي عدم عدالة هذا القرار. وتقوم منظمة العفو الدولية بفعاليات عديدة في هذا المجال، حيث اصدرت مناشدة عاجلة بعدم تنفيذ حكم الاعدام. وكتب عدد من اعضاء البرلمان البريطاني رسائل الى وزارة الخارجية تناشدها فيها المطالبة بمنع تنفيذ الاعدامات. وناشد رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان، آية الله الشيخ محمد مهدي شمس الدين، حكومة البحرين بالغاء حكم الاعدام بحق المتهمين والافراج عن العلماء المعتقلين.

٤ يولية

استشهد الليلة قبل الماضية الشاب علي طاهر، البالغ من العمر سبعة عشر عاما، برصاص قوات الشغب الاجنبية، بعد اصابته برصاصة مباشرة في منطقة سترة. وكان الشاب يشارك في مسيرة سلمية للاحتجاج على احكام الاعدام التي اصدرتها العائلة الخليفية ضد ثلاثة من المواطنين، جميعهم من منطقة سترة. وجرح اربعة اشخاص على الاقل في ذلك العدوان الذي شارك فيه عدد كبير من القوات الاجنبية بأمر مباشر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون. وكانت اصابات بعضهم بليغة وهم يرقدون في المستشفى. ولم تسلم قوات الامن، التي اختطفت الشاب بعد اصابته، جثته الى اهله، وربما تقوم بدفنه سرا كما فعلت مع الشهداء الذين سقطوا مؤخرا. وقد ذهب عدد من ضباط المباحث الى منزل الشهيد وطلبوا من عائلته تسليم جواز سفره، وهددوهم بالانتقام بشراسة اذا ما اقاموا مجلس الفاتحة على روح الشهيد. غير انهم لم يمتثلوا لذلك.

ويأتي هذا الغدر الخليفي الاخير ليؤكد سوء نوايا العائلة الحاكمة التي امعنت في شعب البحرين قتلا بالرصاص والتعذيب واحكام الاعدام، وهي سياسة تؤكد شعور الحكومة بعداء عميق لشعب البحرين. ويتوقع ان تشهد البلاد مزيدا من التوتر في الايام القليلة المقبلة، خصوصا يوم غد حيث ينتهي مجلس فاتحة الشهيد. كما ان الشعب سوف يحيي ذكر اربعين الامام الحسين التي تصادف يوم الاثنين المقبل، حيث ستخرج المسيرات العملاقة التي تعبر عن مشاعر المواطنين وتؤكد اصرارهم على الاستمرار في انتفاضتهم السلمية مهما كلف الامر بعد ان تأكد استحالة العيش تحت الحكم الخليفي خارج اطار القانون والدستور.

وعلى صعيد آخر، استمرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت في الافصاح باحكامها التي تصدر عن العائلة الخليفية الحاكمة بحق ابناء البحرين. ففي يوم امس قرأ القاضي المصري احكاما اصدرها مجلس العائلة الحاكمة بحق اثنين من المواطنين لمشاركتهما في المسيرات السلمية. فكان نصيب محمود عباس حبيب احمد السجن خمس سنوات وغرامة مالية قدرها ٥٠٠ دينار، ومحمد علي معتوق ثلاث سنوات وغرامة مالية قدرها ٥٠٠ دينار. كما حكمت على الدكتور سلطان علي عبد الله سلطان، وهو طبيب اسنان،

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٦

بالسجن ستة شهور، لامتلاكه جهاز فاكس متهمة اياه بنشر اخبار لا توافق عليها العائلة الحاكمة.

وتاتي هذه الاحكام لتكرس حكم القمع والارهاب الخليفي ولتكرس شعور المواطنين بضرورة تغيير الواقع الذي يستهدف امن المواطنين وكراماتهم. وقد اكتظت السجون بالمعتقلين الذين لا فرق لديهم بين ان يكونوا محكومين او موقوفين ما دامت المحصلة هي البقاء في السجن تحت اقسى الظروف والامتهان. وقد اعتقل خلال شهر يونية اكثر من خمسين شابا من منطقة الدير وحدها وهي قرية صغيرة، ولدينا اسماؤهم جميعا. وحملة الاعتقالات مستمرة بدون توقف حيث لم توفر صغيرا او كبيرا في اي منطقة من مناطق البحرين.

٦ يوليو

تفاعلت الاوضاع في داخل البلاد في الايام الثلاثة الماضية في اثر استشهاد الشاب علي طاهر قبل اربعة ايام على ايدي قوات الشغب الاجنبية. وشهدت مناطق كثيرة من البلاد الليلة الماضية مواجهات شديدة بين القوات الاجنبية التي تشن عدوانا على شعب البحرين بامر من العائلة الخليفية والمواطنين الذين خرجوا معبرين عن سخطهم لسياسة التصفية الدموية التي ينتهجها النظام. وشوهد الجنود الباكستانيون والبلوش وهم يطلقون القنابل المسيلة للدموع والغازات الخانقة باتجاه المتظاهرين في منطقة سترة وبعض المناطق الاخرى التي اكد سكانها على استمرار الحركة الشعبية حتى يتم تقديم الارهابيين الذين قتلوا المواطنين خارج اطار القانون الى المحاكمة. كما شوهدت حرائق في عدة مواقع كان اغلبها ناجما عن اشعال النار في اطارات السيارات لمنع القوات الأجنبية من دخول قرى البحرين. هذا في الوقت الذي طالبت فيه المعارضة بلجنة تحقيق في ظروفة اغتيال الشهيد وتقديم المجرمين الذين اطلقوا الرصاص عليه الى المحاكمة.

وقال احد الاجانب في حيث خاص: «كنت اظن ان الحكومة استوعبت دروس الفترة الماضية وان من الصعب قمع المطالب العادلة بالقوة واستخدام المرتزقة الاجانب، ولكن يبدو لي الآن ان العائلة الحاكمة بدأت في «حمام الدم» الذي هددت به المواطنين في مطلع العام». واكد احد السياسيين المهمين ان حكومة البحرين تسعى لانهاء الانتفاضة في الشهرين المقبلين حتى يحل شهر اكتوبر لتستطيع حينئذ البدء بتنفيذ مشروع المحافظات والمجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ومجلس الشورى المعين. وقد اعتبرت المعارضة هذه المشاريع كلها تكريسا للازمة المستمرة منذ اكثر من عشرين عاما واصرت على معارضتها بدون هوادة مهما كلف الامر. وقال هذا السياسي في لقاء فريد من نوعه مع بعض فصائل المعارضة ان العائلة الخليفية الحاكمة اصدرت احكام الاعدام لتؤكد ثلاثة امور: الاول تاكيد التهمة الموجهة اليهم تحديا لما تقوله المعارضة من ان جهاز الامن هو الذي قام بحرق المطعم وان اربعة على الاقل من البنغلاديشيين السبعة الذين لقوا مصرعهم كانوا قد ماتوا برصاص قوات الشغب خطأ في احدى الليالي السابقة. والثاني: لتاكيد عدم خشيتها من الاتهامات الدولية بالانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان، والثالث لتستعمل حكم الاعدام لابتزاز الشعب وذلك بجعل العفو عنهم مقابل وقف الانتفاضة. وقد اعتبر هذا السياسي ان ذلك ابشع ما يمكن ان تقوم به حكومة ضد رعاياها. واضاف هذا السياسي: ان حكومة البحرين أخبرته انها سوف توقع اتفاقا مع اللجنة الدولية للصليب الاحمر في شهر اكتوبر، وبالتالي فان من الضروري ان تتوقف الانتفاضة سريعا. غير انه استبعد ان يتحقق شيء من ذلك.

وجرت اعتقالات كثيرة الليلة الماضية لتضيف الى الارقام الهائلة للمعتقلين الذين اكتظت بهم السجون. وفي الوقت نفسه علقت في اليومين الماضيين صور كثيرة للشهيد محمود عبد اللطيف الذي استشهد تحت التعذيب الشهر الماضي ودفن سرا في مقبرة الحورة. وتتصاعد المشاعر ضد سياسات الحكومة التي اصبحت تمنع المواطنين من دفن قتلاهم طبقا لعاداتهم وتقاليدهم، وتحرم الامهات من القاء النظرة الاخيرة على ابنائهن المضرجين بالدماء.

اما على صعيد احكام الاعدام ضد ثلاثة من المواطنين فهناك احتجاجات كثيرة على استمرار محاكمات امن الدولة التي تمثل ابشع صور القضاء وتشوه سمعة الانسانية بسبب انتهاكها الصارخ لابسط قواعد العدالة. فكما هو معروف فان المحكومين ليس لهم حق الاستئناف الصادرة ظلما بحقهم.

وعلى صعيد آخر رفع عدد من اعضاء البرلمان اللبناني رسالة مهمة الى امير البحرين قالوا فيها: «لقد مضى اكثر من عام على التحرك الشعبي الواسع المطالب باعادة الحياة البرلمانية واطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعطاء المراة حقوقها السياسية. وبدلا من الاستجابة لهذه المطالب العادلة فقد جرى التصعيد الخطير للقمع في الفترة الاخيرة باعتقال قيادات واطنية بارزة والاعلان عن انزال الجيش وتقديم المئات من المعتقلين للمحاكمة.

اننا نعبر عن قلقنا الشديد من هذه التطورات ونعبر عن تضامننا مع شعب البحرين ومطالبه العادلة حيث لم يعد مقبولا في نهاية هذا القرن وامام المتغيرات الكبيرة التي عصفت بالكثير من البلدان ان ترفض حكومتكم الحوار مع اللجنة الشعبية المكلفة بتوصيل العريضة الموقعة من قبل ٢٥٠٠٠ مواطن اليكم والاصرار على استمرار تعليق الدستور وحل المجلس الوطني منذ ١٩٧٥ وابعاد المعارضين وتقديمهم للمحاكمة. اننا نناشدكم العدول عن كل الاجراءات الاخيرة التي اقدمت عليها حكومتكم واتخاذ خطوات كفيلة باحداث انفراج سياسي في البحرين باخراجها من الازمة التي تعصف بها.

وتقبلوا فائق تقديرنا» ووقع على العريضة ستة عشر من اعضاء مجلس النواب اللبناني يمثلون كافة الاتجاهات الدينية والوطنية اللبنانية والمئات من الشخصيات والفعاليات اللبنانية.

وعلى صعيد آخر فهناك اكثر من ست نساء معتقلات عرف من بينهن امينة حسن علي، ٢٥ عاما، وزهرة علي عيسى، ٢٦، وهما ممرضتان من منطقة الدير اتهمتا بعلاج بعض الجرحى المصابين برصاص القوات الاجنبية. وهناك امراتان من عائلة الحلواجي والكنجوني من منطقة المنامة. وعلم ان السيد هاشم السيد عبد الله، ٧٥ عاما، اعتقل الشهر الماضي كرهينة ليقوم ابنه السيد محسن بتسليم نفسه، وقد اعتقل الابن لاحقا. وفي ١٦ يونية الماضي اعتقل احمد حسن الحداني بعد يوم واحد من اختطاف ابنه المصاب، فاضل، من سريره بالمستشفى. وكان الولد قد اصيب برصاص القوات الاجنبية.

٨ يوليو

كانت المسيرات العملاقة التي شهدتها البلاد يوم امس مؤشرا على مدى عمق الشعور الشعبي بضرورة التغيير السياسي في البلاد، والاصرار على الاستمرار في طرح المطالب العادلة مهما كلف الامر. وكانت هذه المسيرات التي خرجت في اليومين الماضيين بمناسبة اربعينية استشهاد الامام الحسين بن علي مناسبة لشعب البحرين للتعبير عن مواقفه ازاء سياسات القمع التي تمارسها حكومة آل خليفة في البلاد. وشارك في هذه المسيرات عشرات الآلاف من المواطنين، رافعين شعارات دينية ووطنية تؤكد على الصمود الشعبي المنقطع النظير. ومرة اخرى اثبت شعب البحرين طبيعته السلمية حيث لم تسجل خروقات امنية برغم استفزاز القوات الاجنبية التي كانت تحاصر العاصمة والمناطق الاخرى وتحاول منع المواطنين من الوصول الى نقاط التجمع. وتاكد للعالم مجددا ان تلك القوات الاجنبية هي التي تسبب العنف والمواجهات والقتل في البلاد، فعندما لا تتدخل في شأن ابناء البلاد ونشاطاتهم لا يحدث اي تعكير للاجواء. وقد اكتفى المشاركون برفع شعارات تطالب باعادة العمل بالدستور واطلاق سراح الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين. ومن هذه الشعارات: «لاجل بدون الدستور والبرلمان»، و«اطلقوا سراح الشيخ الجمري واخوته» و«هيهات منا الذلة». وكان حماس المشاركين كبيرا، الامر الذي ادخل الرعب في قوات الشغب الاجنبية فلم تتدخل بشكل مباشر. ويبدو ان الضابط البريطاني، ايان هندرسون، ادرك خطورة الموقف فمنعهم من الاعتداء على المواطنين. ورفعت في المسيرات صور الشهداء وخصوصا الشهيد سعيد الاسكافي الذي عذبه خالد الوزان حتى الموت قبل عام واحد. وساهمت مسيرات امس في رفع معنويات المواطنين الذين استلهموا من المناسبة روح الصمود ومواجهة الارهاب السلطوي والاصرار على المطالب والاستعداد للتضحية من أجل العدالة والكرامة.

وفي الوقت نفسه، تشعر العائلة الخليفية الحاكمة بضيق شديد من فشلها في اقناع احد بحكمة سياساتها التي لم تؤد الا الى مسلسل من العنف والعنف المضاد. هذا في الوقت الذي تتصاعد فيه النقمة الدولية من استمرارها في اصدار الاحكام القاسية بحق المواطنين الابرياء. وعلى وجه الخصوص فقد ذكراحد الدبلوماسيين العرب يقضي اجازة في العاصمة البريطانية ان هناك استيعابا جيدا لدى الدبلوماسيين العرب والاجانب لدوافع حكومة البحرين التي جعلتها تصدر احكام الاعدام ضد مواطنيها. وقال ان الدوائر الدبلوماسية معتضة من صدور احكام الاعدام ، حتى ان بعضهم قال: «ان ما قامت به حكومة البحرين يشبه الى حد كبير ما يقوم به بعض المجرمين عندما تطاردهم الشرطة. فكثيرا ما يقوم بعض هؤلاء باختطاف رهينة من الطريق لمنع الشرطة من الاقتراب اليه. ويقوم المجرم عادة بتصويب البندقية الى راس الرهينة ويهدد بقتلها ما لم تتوقف الشرطة عن مطاردته، فيصبح مصير الرهينة البريئة بيد المجرم الخاطف». واعطى توضيحا اكثر لما يقصده قائلا: «ان البحرينيين الثلاثة المحكومين بالاعدام رهائن بايدي ال خليفة اختطفوهم من ذويهم وهددوا بقتلهم، برغم براءتهم من التهم التي وجهت اليهم، ما لم تتوقف الحركة الشعبية المطالبة بالدستور». وعبر عن استيائه واستنكاره لذلك الاسلوب الهابط الذي لم يستعمله الا محترفو الاجرام واعداء الانسانية.

وعلى صعيد آخر، ساد التوتر في العلاقات بين دولة قطر وال خليفة بعد رفضهم القرار القطري بالسماح للمواطنين البحرينيين بدخول قطر بالبطاقة الشخصية فقط، شأنهم شأن بقية مواطني دول مجلس التعاون. وقد رحبت بقية الدول بتلك الاجراءات، في ما عدا حكومة البحرين التي ترفض اي اجراء يسهل مهمات المواطنين، وبدلا من ذلك تحاصرهم وتسحب جوازاتهم وتحرمهم من فرص العمل وتتصل بحكومات الخليج الاخرى للتضييق على الموظفين البحرينيين وتطلب منها تخفيض رواتبهم. وفي الوقت الذي اعتبر القرار القطري متمشيا مع السياسات الخليجية العامة لتسهيل تنقل المواطنين بين دول الخليج فان الرد البحريني جاء ليكرس المشاكل ويعمق الخلافات، ويقلص فرص التعاون بين شعوب المنطقة. وينطلق موقف حكومة البحرين من سياساتها تجاه مواطنيها، فهي الحكومة الوحيدة التي لم يعف اميرها قط عن معتقل سياسي واحد منذ ان استلم الحكم قبل ٣٥ عاما. فمثلا اتصلت وزارة الداخلية في الايام الاخيرة بعائلة الشاب علي عبد الكريم الملا، الذي حكم عليه قبل سبعة عشر عاما بالسجن خمسة عشر عاما (!) واخبروها بانه سوف يطلق سراحه بعد دفع ١٠٠٠ دينار، وبعد اتصالات عديدة اتضح ان وزارة الداخلية تتلاعب بمشاعر العائلة، وان والدته اصيبت بخيبة امل كبيرة واصبحت اكثر حزنا على ولدها المعتقل منذ ١٧ عاما. واصدرت العائلة الحاكمة قبل يومين احكاما بالسجن لمدة ستة اعوام بحق كل من عباس احمد يوسف فهد، علي ابراهيم الشوفة، وسلمان ميرزا سلمان محمد بسبب مشاركتهم في المسيرات الشعبية، واتهمتهم زورا بحرق سيارات.

١٠ يوليو

ما تزال مناطق كرزكان والدمستان والمالكية تحت الحصار الشديد من قبل قوات الشغب الاجنبية منذ ثلاثة ايام. ولا يعرف ماذا يجري داخلها حيث منع الدخول اليها او الخروج منها، في الوقت الذي تاكد انتشار «فرق الموت» الحكومية في مناطق واسعة من البلاد ويتوقع أن تكون هذه القوات الارهابية هي التي تقوم باستباحة المناطق المذكورة. وتقع هذه المناطق على بعد عشرة اميال الى الجنوب الغربي من العاصمة، المنامة، وكانت قد شهدت مسيرات ضخمة في الايام الثلاثة الماضية احتجاجا على احكام الاعدام التي اصدرتها العائلة الحاكمة ضد ثلاثة من المواطنين اتهموا زورا بحرق مطعم ادى الى مقتل سبعة بنغلاديشيين. وتمتلك المعارضة ادلة دامغة على ان الضحايا قتلوا قبل الحريق الذي اشعل عمدا للتغطية على الجريمة الحكومية. وقد اكد جميع المحامين براءة المتهمين مما نسب اليهم، كما ارتفعت صيحات دولية كثيرة ضد الحكم الظالم الذي اصدرته محكمة امن الدولة والذي لا يمكن الاستئناف ضده. وتظاهر المواطنون في مناطق عديدة احتجاجا على تلك الاحكام في استعراض شعبي للتلاحم والاصرار في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة القمع الحكومية.

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٦

وتأكد قيام حكومة آل خليفة بتشكيل «فرق الموت» التي تتكون من مجموعات مسلحة ترتدي احذية وثيابا رياضية «تراك سوت» وتحمل مسدسات ورشاشات وتقتحم المنازل بعد كسر ابوابها. ويعتقد انها تمارس اعمالها الارهابية داخل المناطق المحاصرة. كما يعتقد ان هذه الفرق مسؤولة عن تفجير منزل الشهيد سلمان التيتون الذي استشهد معه زجته وطفله في شهر مارس الماضي، وهي مسؤولة ايضا عن اطلاق النار على الشاب علي طاهر الذي كان يشارك في مسيرة سلمية بمنطقة سترة الشهر الماضي للاحتجاج على احكام الاعدام بحق ثلاثة من مواطني تلك المنطقة. وبرغم ذلك فان الوضع مرشح للمزيد من التصعيد فيما لو اقدمت العائلة الخليفية الحاكمة على اعدام المواطنين الثلاثة. واصبحت فرق الموت هذه تهدد المواطنين في الشوارع والمنازل وتتصرف مع شعب البحرين بروح استبدادية عدوانية وكأنهم جنود احتلال هدفهم الاول ضرب تصفية الناشطين من اهل البلاد وكسر معنوياتهم.

واستمرارا للسياسة القمعية اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت يوم امس احكاما بالسجن ما بين ثلاث وخمس سنوات بحق تسعة مواطنين اتهموا بحيازة منشورات سياسية وتوزيعها، واتهم بعضهم زورا باشعال حرائق وزرع عبوة صوتية. وعرف من بين هؤلاء الشيخ ياسين سوار المعتقل منذ شهر فبراير ١٩٩٥. وقد بقي في المعتقل طوال تلك الفترة بدون تهمة او محاكمة. واتهمته المحكمة بطباعة نسخ من دستور البلاد وتوزيعها قبل اربعة اعوام. وتعتبر العائلة الخليفية الحاكمة ان الحديث عن الدستور يهدد امنها وتعاقب من يفعل ذلك بالسجن والانتقام. واعتبرت هذه الاحكام الانتقامية من اسباب التوتر المتصاعد. وقد قرأ القاضي المصري الاحكام التي جاءت اليه من «السلطات العليا» بدون ان يكون هناك وقت كاف للترافع.

وتأكد الآن ان مركز الخميس الذي يؤخذ اليه عدد كبير من الاطفال عند اعتقالهم اصبح مشهورا باعتداءات المحققين فيه على الاطفال واغتصابهم. ويبدو ان ايان هندرسون قد اعطى الضوء الاخضر لممارسة الفحشاء بحق الاطفال الذين لا حول لهم ولا قوة. وهناك شهادت موثقة لدى المعارضة تؤكد دور الجلاد المعروف، خالد الوزان، في ممارسة الرذيلة. ويصدر الوزان اوامره لشخص باكستاني اسمه محمد سعيد للاعتداء على الاطفال بدون رحمة او انسانية. وكان الشهيد سعيد الاسكافي قد نال قسطا كبيرا من التعذيب النفسي والجسدي والاخلاقي قبل وفاته في شهر يوليو من العام الماضي. وما تزال جريمة قتله ماثلة في أذهان المواطنين الذين يتهمون الحكومة بالقتل العمد وممارسة الاعمال الشاذة بحق المعتقلين. وهناك غليان كبير في النفوس بسبب هذه المعاملة المهينة التي يرفض امير البلاد، الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، اصدار امر بوقفها احتراما لمشاعر الناس واخلاقهم وعاداتهم.

وعلى صعيد آخر فهناك حالة اشمئزاز واسعة من اعتقال النساء والاعتداء على الكرامة والشرف في مجتمع محافظ يقدس العرض ويدافع عنه بكل امكاناته. وعرف من بين المعتقلات اللاتي يزيد عددهن عن عشر كل من فاطمة الكنجوني، ٢٥ عاما، وناهد احمد الحلواجي، ٢٢ عاما، وكلتاهما من منطقة المنامة. كما عرفت ممرضتان من منطقة الدير اعتقلتا بسبب تضميدهما جراح شاب اصيب برصاص «فرق الموت» الشهر الماضي وهما زهرة حسن علي وامينة حسن علي (ليستا اختين). ويخشى من تعرض هؤلاء النساء الى التعذيب وسوء المعاملة خصوصا بعد ما عرف عن انتهاك آل خليفة للشرف والاعراض مع معتقلات سابقات. وتثير قضية اعتقال النساء مشاعر المواطنين بشكل خاص، ويتكرس الشعور يوما بعد آخر بان نظام الحكم في البحرين لم يعد يحظى بقبول احد من المواطنين، وان بقاءه معتمد على المرتزقة الاجانب العاملين في قوات الشغب والامن والجيش.

وعلم ايضا ان الحكومة اليمنية عينت سفيرا جديدا لها في المنامة هو مصطفى نعمان، وذلك بعد ان طلبت حكومة البحرين من اليمن سحب سفيرها السابق. وذكرت مصادر مطلعة ان زوجة السفير السابق عبرت في مناسبات عديدة عن تعاطفها مع شعب البحرين ومطالبه، الامر الذي ازعج آل خليفة بشكل شديد فاصروا على طرده.

١٢ يوليو

كرر ولي العهد الكويتي، الشيخ سعد العبد الله في مؤتمر صحافي عقده بالمنامة امس دعوته الى الحوار ونبذ الارهاب. وقال في المؤتمر الذي عقده بعد لقائه رئيس الوزراء البحريني: «انني اؤمن بجدوى اللقاءات وفائدة الحوار من اجل ان يستتب الامن في هذا البلد، وان يشعر جميع المواطنين بالامن لا فرق بينهم، ومن حقهم ان يشعروا بالامن والطمانينة، وأبواب الحوار وابواب التفاهم مفتوحة للجميع من دون تمييز، ولكننا نرفض اسلوب التصعيد، ولا نقر الاعمال الارهابية، ويجب ان يستمر الامن في كل الميادين ويستمر الحوار في كل الاوقات من اجل خير البحرين». وقد لقيت هذه الدعوة الى الحوار ترحيبا لدى المعارضة التي تمنت على حكومة آل خليفة فتح باب الحوار مع الجميع احتراما لدعوة الضيف الكويتي الذي ادرك شخصيا خطورة استمرار الحكومة في رفض الحوار في البلد الجار، وضرورة التفاهم مع المعارضة من اجل التوصل الى خطوات عملية لاعادة العمل بدستور البلاد واطلاق المعتقلين السياسيين والسماح بعودة المنفيين.

كما رحبت المعارضة بما قاله ولي العهد الكويتي عن استعداد بلاده «للاسهام والمشاركة مع الاخوة في البحرين في تنفيذ المشاريع الاقتصادية لدعم الاقتصاد الوطني من اجل تحمل الاعباء والمسؤوليات الملقاة على عاتق البحرين وسط الظروف الاقتصادية الصعبة». وتشجع المعارضة دعم الدول الاخرى للبحرين بالاسلوب الذي طرحه الشيخ سعد العبد الله وهو المشاركة في المشاريع الاقتصادية، وعدم الاقتصار على دفع معونات مالية كبيرة تذهب عادة الى جيوب العائلة الخليفيةالحاكمة. وقال مصدر مطلع ان رئيس الوزراء البحريني انزعج كثيرا من تصريحات نظيره الكويتي خصوصا في دعوته الى الحوار واصراره على المشاركة في المشاريع الاقتصادية، حيث يفضل شخصيا ان يستلم الاموال ليصرفها كما يشاء. وسبق ان عبر الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة عن انزعاجه من سياسة الكويت التي تربط معوناتها المالية بمشاريع اقتصادية، بارسال رسالة تهنئة للرئيس العراقي، صدام حسين، بمناسبة عيد ميلاده الخمسين في صيف ١٩٩٢، في رسالة واضحة الى الكويت.

ولقي اصرار المسؤول الكويتي على ضرورة نبذ الارهاب والعنف ترحيبا لدى الشعب البحريني الذي تعرض في الايام الاربعة الاخيرة الى اسوأ انواع ارهاب الدولة. فقد اكدت التقارير أن مناطق الدمستان وكرزكان وشهركان والمالكية تعرضت الى استباحة شاملة لم تشهدها تلك المناطق من قبل. وبلغت العبثية الحكومية مستوى لا يصدق حسب تعبير شهود عيان. فقد اعتدت قوات الشغب الاجنبية تتصدرها فرق الموت التابعة لوزارة الدفاع على منازل المواطنين في تلك المناطق، واعتقلت عشرات المواطنين من الرجال مع ابنائهم، وضربتهم امام نسائهم بدون اي مبرر سوى خروج مسيرات سلمية تطالب بالغاء عقوبة الاعدام بحق ثلاثة من الابرياء. واكد الشهود ان الاعتداءات شملت تكسير السيارات الواقفة امام المنازل على نطاق واسع، وسرقة اجهزة التليفزيون والفيديو، وتكسير الادوات المنزلية مثل الصحون والتحفيات وأسرة النوم وثقب اواني الطهي. ولم يفهم مغزى هذه العبثية المفرطة والارهاب الذي لا يمكن ان يؤدي الا الى نتائج عكسية.

وعلى صعيد آخر فقد استمرت سياسة الابعاد بدون توقف. ففي يوم الخميس ١٩٩٦/٧/٤ رجعت ثلاث عائلات بحرينية الى البلاد بجوازات سفر بحرينية صالحة للسفر، ولكنها ارجعت الى دبي ولم يسمح لها بدخول البلاد. وهذه العائلات هي: عائلة الشيخ عبد الحكيم العرادي (زوجته وطفلته) وقد ارجعت بعد مدة يسيرة من الحجز في المطار، عائلة الشيخ عقيل الماضي (زوجته واربعة اطفال) بعد ان حجزت من صباح الخميس حتى مساء الجمعة، وعائلة الشيخ عبد الحميد العرادي (زوجته واطفاله الخمسة) بعد حجز لمدة مماثلة. هذا في الوقت الذي انكر سفير البحرين في لندن في رسالة الى احد اعضاء البرلمان البريطاني في ٨ يولية ١٩٩٦ قيام حكومته بنفي المواطنين، وقال: «ان الحكومة لا تنفي البحرينيين الحقيقيين»! واضاف السفير: «ليس هناك من بين اولئك الذين لا يزالون يدعون انهم نفوا قسرا او بدون ارادة من اثبت اي حق في الجنسية البحرينية». وهذه الدعوى خطيرة جدا ومخالفة للحقيقة. وقد علق مسؤول بحركة أحرار البحرين على ذلك بقوله: «اذا كان هؤلاء ليسوا بحرينيين فلماذي يجشم وزير خارجية البحرين، اخو السفير المذكور، عناء السفر الى لندن للضغط على الحكومة البريطانية لكي لا تمنح المنفيين حق اللجوء السياسي. فاذا لم يكونوا بحرينيين فلماذا يتدخل اخوك يا سعادة السفير في شأن لا يعنيه؟ فهل سوف يأتي مرة اخرى ليطلب من بريطانيا عدم منح الاكراد مثلا حق اللجوء؟».

ومن جهة اخرى فقد كان للرسالة التي وجهها اعضاء مجلس النواب اللبناني الى امير البحرين الاسبوع الماضي اثر كبير في الاوساط السياسية والثقافية العربية، واكدت مرة اخرى تضامن محبي الديمقراطية في العالم العربي مع شعب البحرين المطالب بحقوقه المشروعة. وطالبت الرسالة باعادة الحياةالبرلمانية واطلاق سراح السجناء السياسيين والسماح بعودة المبعدين واعطاء المرأة حقوقها السياسية. ووقع عليها ستة عشر برلمانيا هم السادة بشارة مرهج رئيس اللجنة النيابية لحقوق الانسان، عصام نعمان، مقرر اللجنة النيابية للادارة والعدل، حبيب صادق، عضو لجنتي الاعلام والتربية والثقافة، رياض ابراهيم، عضو لجنة الادارة والعدل، فؤاد السعد، رئيس لجنة الاشغال العامة والموارد والنقل، اوغست باخوس، رئيس لجنة الادارة والعدل، محمد قباني، مقرر لجنة الاشغال العامة والمدارس، احمد سويد، عضو لجنة الادارة والعدل، زهير العبيدي، عضو لجنة الادارة والعدل، انطوان خليل، عضو لجنة الاسكان والتعاونيات، سايد عقل، عضو لجنة الاسكان والتعاونيات، مسعود روفايل، عضو لجنة الادارة والعدل، محمد برجاوي، مقرر لجنة الاقتصاد والصناعة والتخطيط زاهر الخطيب، نائب عضو لجنة حقو ق الانسان والشؤون الخارجية ونجاح واكيم نائب لجنة الشؤون الخارجية.

١٦ يولية

اصدرت منظمة العفو الدولية هذا اليوم تقريرا مفصلا من ثلاث عشرة صفحة حول سوء معاملة النساء والاطفال في سجون البحرين. واعتبر التقرير وثيقة تاريخية مهمة سجلت جانبا محدودا من جوانب ارهاب الدولة ضد الشعب في هذا البلد الخليجي، واكدت اهمية قيام الحكومة باصلاحات سياسية كبيرة لمنع تكرر تلك الانتهاكات. واهتمت وكالات الانباء والاذاعات العالمية بالتقرير وبثت هيئة الاذاعةالبريطانية مقتطفات منه في نشراتها الاخبارية هذا اليوم في الوقت الذي ابدى الكثيرون من السياسيين والدبلوماسيين استغرابهم لتلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في بلد محافظ يفترض ان تكون حرمة النساء فيه مقدسة. وذكر التقرير كيف تعرض عدد كبير من النساء الى الاعتقال والاهانات في الزنزانات وكيف هددن بالاغتصاب مرارا. كما عبر عن قلق المنظمة الدولية ازاء تصريحات وزير الاعلام الاخيرة التي ادعى فيها وجود نساء يرتبطن بالمؤامرة المزعومة التي فشلت في الحصول على قبول الاوساط المعنية بالبحرين، سوف تؤدي الى المزيد من قمع النساء وانتهاك حقوقهن. ويتوقع ان تكون للتقرير اصداء واسعة وتأثيرات سلبية كبيرة على سياسات الحكومة الاخيرة لتضليل الراي العام حول ما يجري في البلاد.

ولاحظ المراقبون ان تلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان تتناقض صراحة مع دستور البلاد الذي يصر آل خليفة عليه عندما تتعرض مصالحهم للخطر وتتجاهل مواده التي تدعو الى انتخاب مجلس وطني واحترام حقوق المواطنين في التعبير الحر والممارسات الدينية والنقابية. ولاحظ المراقبون ايضا ان ولي عهد البحرين الذي اطلق يوم امس تصريحات هدد فيها باستعمال القوة ضد قطر حول مشاكل الخلاف الحدودي، اشار الى دستور البلاد الذي يرفض والده اعادة العمل بالمواد المعلقة منه. وقال في هذا الصدد: «ان شعب البحرين قال كلمته ... عندما حسم المسألة دوليا قبل اكثر من ربع قرن عندما جاءت بعثة تقصي الحقائق الى البحرين بتكليف من مجلس الامن الدولي فوجدت شعبها مجمعا على وحدة كيانه وجزره وارخبيله كاملا من المحرق في الشمال الى حوار في الجنوب». وفي هذا اشارة الى موقف شعب البحرين المشرف قبل اكثر من ربع قرن، وهو الموقف الذي دفعه الى اختيار الاستقلال عن ايران الشاه آنذاك في مقابل ان يقوم آل خليفة باصلاحات سياسية تمثلت اساسا في وضع دستور للبلاد وانتخاب مجلس وطني. وقد تحقق ذلك لفترة ثلاثة اعوام قبل ان يحل امير البحرين البرلمان ويعلق المواد الدستورية المرتبطة بالممارسة البرلمانية والحريات العامة. واضاف ولي العهد انه تم اعتماد هذه الحقيقة في صلب قرار الشرعية الدولية، كما تم اعتمادها من ناحية اخرى «في صلب الدستور البحريني الذي نصت مادته الاولى على ضرورة وحتمية التمسك

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٦

بوحدة الكيان الوطني البحريني». وهنا يعترف ولي العهد بوجود دستور للبلاد، ولكنه اعتراف ناقص لانه يرفض اعادة تطبيق المواد الدستورية المعلقة من اكثر من عشرين عاما. اما كلامه عن «الدفاع والاستشهاد» لحماية حدود البحرين فقد استسخفه الكثيرون خصوصا وانه لم يفعل ذلك عندما احتلت السعودية جزيرتي «البينة الصغرى والكبرى» وحقل ابوسعفة في الثمانينات، ولا يتوقع ان يعرض ايا من افراد عائلته للقتل، وانما هو مستعد للتضحية بأبناء البحرين في مغامراته الانتحارية.

ويرى المراقبون ان حكومة البحرين اضعف من ان تحمي حدود الوطن بعد ان اصبحت لا تقف على قاعدة شعبية صلبة. وكانت مسيرات اليومين الماضيين بمناسبة وفاة الرسول الاعظم عليه افضل الصلاة والسلام شهادة شعبية واسعة على رفض الممارسات القمعية التي تقوم بها الحكومة ضد المواطنين والمطالبة باعادة العمل بدستور البلاد. وقد شارك عشرات الآلاف في تلك المسيرات التي خرجت في شوارع العاصمة وبقية المناطق رافعة شعارات الشعب التي تطالب بعودة العمل بالدستور واطلاق السجناء وفي مقدمتهم الشيخ عبد الامير الجمري والاستاذ عبد الوهاب حسين والشيخ حسن سلطان والاستاذ حسن المشيمع وبقية القادة. وكانت طائرة الهيليكوبتر تحلق على ارتفاع منخفض فوق رؤوس المشاركين في المسيرات الدينية الكبيرة، في محاولة لاستفزاز المواطنين الذين رفضوا الانجرار الى اعمال العنف التي تدفعهم قوات الشغب الاجنبية اليها. ورفعت في المسيرات صور الشهداء والعلماء باعداد كبيرة الامر الذي يؤكد استمرار الشعور الشعبي بضرورة الاصلاح السياسي الذي ترفضه الحكومة القيام به.

هذا في الوقت الذي شنت فيه الحكومة حملة اعتقالات واسعة في الايام الاخيرة شملت كافة المناطق. وعرف من بين المعتقلين من منطقة بني جمرة في ١٤ يولية كل من ميثم عمران، ١٦، محمود محمد مهدي الغسرة، ١٩، احمد صالح علي محمد، ١٩، حسن احمد علي الطريفي، ٢١ وعقيل صالح. وتم الاعتقال بالاعتداء المباغت على المنازل في منتصف الليل.

وعلى صعيد آخر نشرت مجلة «التايم» الامريكية في عددها الاخير هذا الاسبوع مقالا من صفحة واحدة حول اعتقال الشيخ عبد الامير الجمري، واعتبرت ان «تقديم قائد اسلامي محبوب (الشيخ الجمري) للمحاكمة سوف يثير مؤيدية بالتأكيد، ويكرس ازمة البحرين». واثار المقال الذي هو الاول من نوعه والذي كتبه سكوت ماكلاود من المنامة المخاوف من الانعكاسات السلبية لاستمرار نمط التفكير الحالي لدى الحكومة مؤكدا ان الحركة الدستورية انطلقت من داخل البلاد وان من الصعب تجاوزها او تجاهل مطالبها. وقال الكاتب في نهاية المقال: «ان بدء حوار جدي من شأنه ان يحد من العنف ولكن على كل طرف ان يتراجع عن التصعيد الذي يبدو واضحا في حرب الشعارات في انحاء البلاد».

١٩ يولية

استمرت المسيرات والاضطرابات في مناطق متعددة من البلاد خلال الايام القليلة الماضية احتجاجا على استمرار القمع الحكومي والاستبداد السلطوي، وشوهدت عدة حرائق في مناطق كرانة وسترة والمقشع وبني جمرة. وجاءت الحرائق ردا على استمرار قوات الشغب الاجنبية في الاعتداء على المواطنين وانتهاك حرمات العائلات البحرينية. هذا في الوقت الذي دعت فيه المعارضة عائلة آل خليفة لبدء حوار حول اعادة العمل بدستور البلاد واطلاق سراح السجناء، لمنع استمرار تردي الاوضاع الامنية في البلاد، وشجبت ممارسة العنف من اية جهة وخصوصا من جانب الحكومة التي أسست سياساتها على العنف والقمع والارهاب. وتعمل سلطات الامن التي يديرها الضابط البريطاني ايان هندرسون على تأجيج الوضع بتكريس حالة التوتر والقمع والاعتقالات العشوائية، الامر الذي يعني استمرار الازمة. كما ان الاعتقالات العشوائية تساهم بشكل مباشر في اثارة المواطنين الذين يرون كيف تمتهن القوات الاجنبية كراماتهم وحقوقهم وهم في وطنهم. وقد عرف من بين المعتقلين من منطقة بني جمرة كل من ميثم عمران، ١٦ عاما، واخيه حسين (وكان والدهما الاستاذ عمران حسين عمران قد اعتقل في يناير الماضي ولم يفرج عنه حتى الآن). واعتقل كذلك محمود مهدي الغسرة، ١٩ عاما، احمد صالح علي محمد، ١٩، حسين احمد الطريفي، ٢١ وعقيل صالح.

وعلم ان رئيس جمعية المحامين البحرينية، محمد السيد يوسف، اضطر للاستقالة من منصبه بعد ان قام بعمل فردي في اعقاب المسرحية التي بثها وزير الاعلام الشهر الماضي مدعيا وجود محاولة انقلابية ضد آل خليفة. وكان السيد يوسف قد كتب بيانا في ١٠ يونية الماضي بصفته رئيسا لجمعية المحامين معربا عن دعمه لسياسات الحكومة بعد ضغط من رئيس الوزراء ووزير العمل. وكانت ردة فعل بقية المحامين رفض ما قام به ومعاتبته بشدة على ذلك، الامر الذي جعله يشعر بعدم قدرته على الاستمرار في منصبه، فقدم استقالته الى الجمعية قائلا ما يوحي بانه لا يستطيع الوقوف ضد الحكومة.

وعلى صعيد آخر استمر الوضع السياسي متوترا خصوصا بعد ان اعلنت المعارضة عن عدد من الفعاليات بمناسبة مرور ستة شهور على اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة الشعبيين. وكانوا قد اعتقلوا في ٢١ يناير الماضي في عدوان قامت به قوات الامن ضد شعب البحرين. وقد استمر اعتقالهم بشكل ينافي ابسط قواعد العدالة والقانون واصبح عنوانا لظلامة المواطنين وتجاهل حقوقهم. وبالمناسبة دعت المعارضة الى عدد من الفعاليات يوم الجمعة المقبل (٢٦ يولية ١٩٩٦) منها الامتناع عن التزود بالوقود للسيارات طوال ذلك اليوم، والامتناع عن استعمال الكهرباء والماء والهاتف لمدة خمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهرا. وقد راعت المعارضة في ذلك تحاشي انزلاق الوضع نحو العنف، وبدء برنامج مكثف للعصيان المدني لاجبار الحكومة على الرضوخ لمطالب الشعب العادلة. وقالت المعارضة ان لديها عددا من الاساليب المدنية السلمية التي سوف تطرحها اذا لم تتوقف الحكومة عن سياساتها الارهابية ضد شعب مسالم ومتحضر.

هذا وقد اثار تقرير منظمة العفو الدولية الاخير اهتماما كبيرا في الاوساط الاعلامية والسياسية. وكانت المنظمة الدولية قد اصدرت في ١٦ يولية ١٩٩٦ تقريرا من ثلاث عشرة صفحة حول سوء معاملة الاطفال والنساء في البحرين. واحتوى التقرير على صور وحقائق عن التعذيب الذي تمارسه الحكومة ضد هؤلاء على نطاق واسع. وتناقلت التقرير وكالات الانباء العالمية مثل رويتر ووكالة الانباء الفرنسية وهيئة الاذاعة البريطانية (بجميع خدماتها تقريبا) والصحف اليومية مثل الغارديان والقدس العربي وغيرها. ورفض وزير الاعلام التعليق على التقرير بعد ان اتصلت عدة جهات اعلامية بمكتبه، حيث اعتذر السيد البابلي (المستشار المصري للوزير) باسم الوزير عن المشاركة. وانتشرت نسخ كثيرة من التقرير في اوساط سياسية عديدة، الامر الذي كشف حقيقة نظام الحكم في البحرين واحرج المتعاطفين معه، وافشل مسرحياته وادعاءاته.

٢٣ يولية

استمر القمع الحكومي ضد المواطنين خلال الايام القليلة الماضية فيما ارتفعت حدة الخلاف بين البحرين وقطر في اثر تصريحات استفزازية من قبل ولي العهد البحريني. ورأى مراقبون ان تصريحات الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة حول استعداده للاستشهاد في مواجهة قطر عكست صراعا داخليا حادا بينه وبين عمه رئيس الوزراء الذي كان في طريقه الى السعودية للتداول حول قضية الخلاف الحدودي بين عائلته ودولة قطر. ورد الاعلام القطري بشكل قوي جدا على تصريحات ولي العهد البحريني، معتبرا ان تلك التصريحات تتناقض مع خيار المصالحة الذي تشير اليه حكومة آل خليفة. وكان الرد الاعلامي القطري قويا للغاية خصوصا افتتاحية جريدة «الوطن» قبل يومين التي كانت شاملة ومحرجة بشكل كبير لحكومة البحرين وابواقها الاعلامية. وينتظر المراقبون رد جريدة «الايام» التي كان رئيس تحريرها موضوعا للرد اللاذع من الاعلام القطري. وكان نبيل الحمر قد شعر مؤخرا بانه اصبح نجما اعلاميا بارزا بعد ان استغل صحيفته للاعتداء على الشعب ونعت ممثليه بابشع النعوت، معتقدا انه مسيطر على كل شيء وانه بمنأى عن النقد. وقد كان النقد الذي وجهته اليه صحيفة «الوطن» القطرية لاذعا الى الدرجة التي يستبعد معها ان يكون لديه رد مقنع على ما جاء في مقال رئيس تحريرها. وقد انتشر المقال المذكور في البحرين بشكل واسع نظرا لاهميته ولشعور المواطنين «بان فيه من الرد ما يشفي غليل المظلومين الذين اعتدى عليهم النظام وابواقه بدون رحمة»، حسب تعبير احد المواطنين الذين قرأوا المقال المذكور.

وقد انتقم جهاز الامن البحريني للاهانة التي واجهتها الحكومة باعتقال اعداد كبيرة من المواطنين والتنكيل بهم بدون رحمة. وعرف من بين المعتقلين في ٢١ يولية ١٩٩٦ عدد من مواطني منطقة اسكان سترة كل من رائد مهدي حسن، جاسم محمد السبع، ميثم علي حسن، محمود علي حسن، وصلاح عيسى. واعتقل من منطقة المالكية في ١٨ يولية كل من عاشور السيد حيدر، ٢١ عاما، علي السيد عدنان، ٢٥ عاما، هاني عبد العزيز مرهون، ٢١ عاما، عيسى حبيب جاسم، ٢٧ عاما، ناصر جاسم مرهون، ١٦ سنة، حسين جاسم مرهون، ٢٠ عاما. كما قامت قوات الشغب الاجنبية بتكسير ٢٥ سيارة لمواطنين من تلك المنطقة، وقامت بضرب كل من كان يمشي في الشارع بدون اي مبرر. هذه العبثية هي التي تحرك المواطنين وتدفعهم للاستمرار في معارضتهم السلمية لآل خليفة. وقد اكد شهود عيان في منطقة كرزكان ان قوات الامن والشغب الاجنبية قامت بتدمير بيوت كثيرة بشكل يعيد الى الاذهان ما قام به النازيون في البلدان التي احتلوها.

وفي محاولة يائسة لاحتواء الغضب الشعبي المتصاعد استدعت دائرة الاوقاف عددا من رؤساء المآتم والمساجد لتهديدهم وتتوعدهم ان استمرت روح الكراهية للنظام تعبر عن نفسها في الاجتماعات التي تتم في هذه الاماكن. ووجهت التهديدات لهم والاهانات. جاء ذلك بعد اعتقال رجل مسن هو الحاج عيسى العجمي من منطقة الدراز بعد اغلاق مأتم انصارالعدالة مؤخرا. واعتقل بعض الاعيان من منطقة السنابس واخذوا الى سجن الخميس السيء الصيت الذي يديره الجلاد المعروف خالد الوزان وقام بعض المرتزقة البلوش بحركات ساقطة لاهانة أولئك الرجال الكرام. وعكست المعاملة الدنيئة التي وجهت اليهم المستوى الاخلاقي الهابط الذي بلغه النظام الحاكم في البحرين.

الى ذلك يتوقع استجابة المواطنين للنداء الذي وجهته المعارضة في الداخل لاحياء ذكرى مرور ستة شهور على اعتقال الشيخ الجمري وبقية القادة. وسوف يمتنع المواطنون عن ورود محطات التزود بالوقود (البنزين) طوال يوم الجمعة المقبل للتعبير السلمي عن التضامن مع المعتقلين. كما سيمتنعون عن استعمال الكهرباء والماء والهاتف لمدة خمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية عشرة من ظهر ذلك اليوم. واعتبر المراقبون هذه الخطوة بداية مرحلة العصيان المدني الذي سوف يكون الخطوة السلمية الجديدة في برنامج عمل المعارضة في الشهور المقبلة. وقد استعد المواطنون للتعبير عن تضامنهم مع السجناء في ذلك اليوم، برغم اجراءات الحكومة القمعية. وزاد من حماس الجماهير صدور تقرير منظمة العفو الدولية الاسبوع الماضي حول انتهاكات حقوق الانسان وخصوصا تجاه النساء والاطفال.

٢٤ يولية

استشهدت الليلة قبل الماضية السيدة زهرة ابراهيم كاظم الجمري، ٥٣ عاما، بعد اعتداء قوات الشغب الاجنبية عليها بالضرب المبرح في منطقة بني جمرة. وكانت السيدة زهرة واقفة على باب منزلها عندما بدأت قوات الشغب الاجنبية عدوانها على المنزل في محاولة لاعتقال ابنها الطفل، شاكر، ١١ عاما، وعندما تدخلت لمنع اعتقاله انهال عليها المرتزقة بالضرب المبرح بالهراوات واعقاب البنادق والركل بالاقدام وهي تتلوى على الارض، حتى فقدت وعيها. في هذه الاثناء اعتقلت قوات الشغب الاجنبية ابنها، شاكر، واخذته الى مركز جهاز الامن الذي يديره الضابط البريطاني، ايان هندرسون. فأخذها اهلها وهي بين الموت والحياة الى المستشفى العسكري، حيث توفيت هناك في الليلة نفسها. وكانت مسيرة كبيرة قد خرجت في المنطقة بمناسبة مرور ستة شهور على اعتقال الشيخ الجمري وبقية العلماء في تلك الليلة (مساء الاثنين ٢٢ يولية ١٩٩٦)، فتصدت لها قوات الشغب الاجنبية وفرقت المشاركين فيها بالقوة واعتقلت عددا كبيرا منهم. واستعملت القوات المعتدية كافة ادوات القمع المعروفة بشراسة متناهية ضد المواطنين الابرياء الامر الذي ادى الى جرح عدد منهم.

وتجدر الاشارة الى ان السيدة زهرة الجمري متزوجة من الحاج محمد فردان ولها سبعة ابناء وست بنات. وكان احد ابنائها، حسين، معتقلا منذ بداية الاحداث في يناير هذا العام، ولذلك فقد حاولت منع اعتقال ابنها الاصغر لعلمها ان من يعتقل من المنطقة لا

يوميات الانتفاضة في شهر يوليو ١٩٩٦

يطلق سراحه بسهولة. وشيعت يوم امس في جنازة كبيرة تسارع اليها الكبير والصغير من كافة مناطق البحرين في استعراض متميز للتلاحم الشعبي والاصرار على وحدة الصف والكلمة والمطالب. وسيطر على المواطنين شعور عميق بالظلامة والغضب جراء هذا الارهاب الحكومي المنظم.

ويطالب المواطنون بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق لكشف المتسببين في اعطاء الاوامر بقتل امراة بريئة جرمها الوحيد ان شعور الامومة لديها دفعها لاحتضان ابنها لمنع براثن الوحوش الاجنبية من الوصول اليه. ومع ذلك فقد اعتقل وعذب طوال الليلة قبل الماضية، واطلق سراحه صباح امس لحضور جنازة امه. ولكن اعطي في الوقت نفسه امرا للحضور الى مركز التعذيب يوم السبت المقبل، اي بعد انتهاء مجلس الفاتحة الذي اقيم على روح الشهيدة والدته.

ويأتي استشهاد زهرة الجمري بعد اقل من اسبوع من صدور تقرير منظمة العفو الدولية حول اساءة معاملة النساء والاطفال في البحرين. وكان التقرير قد عرض عددا من قضايا التعذيب والاعتقال العشوائي والاهانات التي تعرضت لها النساء والاطفال. وحظي ذلك التقرير باهتمام منقطع النظير من وسائل الاعلام العالمية وكان له صدى طيب في نفوس المواطنين في البحرين. وجاء الرد الحكومي على تقرير المنظمة الدولية ليؤكد عزم آل خليفة على تحدي الراي العام الدولي وامتهان حقوق المراة بشكل سافر وعدم الالتفات الى ما تقوله المنظمات الحقوقية الدولية. وتساءل الكثيرون: كيف يحكم بالاعدام شباب ابرياء بتهمة قتل هم بريئون منها ولا يتم التحقيق مع الذين يقتلون المواطنين؟

الى ذلك استقبل وزير العدل يوم امس وفدا من المحامين البحرينيين الذين ذهبوا مطالبين بعدم تنفيذ حكم الاعدام بحق ثلاثة مواطنين اتهموا زورا بحرق مطعم سترة الذي ادى الى وفاة سبعة بنغلاديشيين، بوجه متجهم ونبرة صوتية فظة. وقال لهم ان العائلة الحاكمة ترفض التعاسهم وان الثلاثة سوف يعدمون، الامر الذي ادى الى استياء عام في اوساط المحامين الذين اعتبروا حكم الاعدام قرارا سياسيا خصوصا وانهم قدموا اكثر من خمسين شاهدا على براءة المتهمين من تهمة حرق المطعم المذكور. وابدى العديد منهم انزعاجه من سياسة العائلة الحاكمة التي تصدر حكم الاعدام بحق المواطنين المتهمين زورا باشعال حريق في مطعم ولا تحاكم الذين قتلوا اكثر من ٣٥ مواطنا على مدى العامين الماضيين.

٢٦ يولية

في اول خطوة على طريق العصيان المدني امتنع المواطنون هذا اليوم عن ارتياد محطات التزود بالوقود (البنزين) وامتنعوا كذلك عن استعمال الكهرباء والماء والهاتف لمدة خمس دقائق ابتداء من الساعة الثانية عشرة ظهرا. وكانت الاستجابة بشكل كامل في اغلب المناطق، حيث شوهدت محطات البترول فارغة من الزبائن بوضوح، فيما كان العمال الاجانب فيها يتبرمون من الملل بسبب عدم وجود ما يعملونه. وقال شهود عيان ان المحطات في مناطق سترة وجدحفص وغيرها كانت مقفرة تماما في تعبير شعبي عن التضامن مع المعتقلين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري وبقية الرموز الشعبية. وفي تمام الساعة الثانية عشرة قام المواطنون باطفاء الكهرباء في منازلهم بشكل كامل لفترات تراوحت بين خمس دقائق وساعة كاملة. وكانت المعارضة قد دعت الى التوقف عن استعمال تلك المرافق لمدة خمس دقائق للتعبير عن التضامن مع السجناء المحرومين منها في الزنزانات الخليفية. واعترف مسؤولون بشكل خاص قبل ساعات بان معدل استهلاك الكهرباء هبط فجاة عند منتصف النهار الى مستوى يقارب الصفر في بعض المحطات المطية. واعتبرت هذه الخطوة السلمية خطوة مهمة على طريق العصيان المدني المرجح له ان يتصاعد شيئا فشيئا في الشهور المقبلة اذا ما استمرت الحكومة في سياساتها الارهابية ضد الشعب.

وقال مسؤول بحركة احرار البحرين ان الاستجابة المنقطعة النظير لنداءات المعارضة تشجع على تكريس منهج العصيان المدني لتاكيد ظلامة الشعب للعالم ولتجنيب البلاد مخاطر العنف الذي تمارسه الحكومة كسياسة مركزية معتمدة. واكد ان المعارضة اثبتت من خلال دعوتها هذه حرصها على امن البلد في الوقت الذي لم يتردد المسؤولون الحكوميون في التهديد بالمزيد من العنف ضد الشعب. واشار الى تصريح اميرالبلاد قبل يومين الذي هدد فيه بالمزيد من العنف ضد المواطنين الابرياء، واعتبره تصريحا استفزازيا اقنع العالم بان مصدر العنف والارهاب هو النظام الحاكم وليس المواطنين. واكد هذه القناعة قيام جهاز الامن في الساعات الاولى من يوم الثلاثاء الماضي بقتل السيدة زهرة الجمري بدون اي مبرر. ورحب في الوقت نفسه بما نقلته هيئة الاذاعة البريطانية الليلة الماضية عن ادعاء السلطات بانها تقوم باجراء تحقيق في الحادث، مشترطا ان تكشف كل ملابسات الجريمة الى العالم، غير انه حذر من احتمال قيام الحكومة بتزوير الحقائق كما فعلت مع كثير من القضايا من بينها رسالة الرئيس الامريكي الى امير البحرين الشهر الماضي. وطالب بان يتم التحقيق كذلك في حالات القتل العمد التي ارتكبها جهاز الامن الخليفي بامر من هندرسون والتي استشهد فيها ٢٨ مواطنا منذ ديسمبر ١٩٩٤. وقد استسخف المراقبون انكار الحكومة جريمة قتل السيدة المذكورة مع تاكيد عائلتها والذين غسلوها على ان الجسد كان يحمل اثار الضرب والرصاص المطاطي بكثافة تعكس وحشية غير معقولة من قبل قوات الامن. واكدت احدى بنات الشهيدة انها كانت تنزف دما من انفها وفمها بسبب الضرب المبرح على الراس، والرصاص المطاطي الذي اصابها من القوات الباكستانية والبلوشية.

ومن جانب اخر اعتصم عشرات المنفيين البحرينيين ظهر اليوم امام سفارة البحرين في لندن للاحتجاج على قتل الشهيدة زهرة الجمري من قبل حكومة آل خليفة. وشاركت النساء بقوة بالهتافات، فيما كان الاطفال البحرينيون يوزعون المنشورات على المارة. وكان هناك قبول واسع من المواطنين البريطانيين وتعاطف كبير مع شعب البحرين في محنته تحت حكم قبيلة آل خليفة. ولم يصدق الكثيرون ان الوضع في دولة خليجية تردى الى هذا المستوى حيث تقتل النساء علنا وبدون اي مبرر. ورفعت شعارات مثل «هيهات منا الذلة» و «لن ننساكم ابدا يا شهداء» و «يسقط يسقط هندرسون» وغير ذلك من الشعارات التي تعكس ظلامة شعب البحرين.

ومن جهة اخرى وقعت شخصيات تمثل تيارات واحزابا ومنظمات سياسية اردنية وفلسطينية وعراقية رسالة رفعتها الى امير البحرين جاء فيها ما يلي: «صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة امير دولة البحرين. لقد تلقينا ببالغ الاسى نبا الحكم بالاعدام على ثلاثة من ابناء البحرين ضمن مجموعة كبيرة من الاحكام القاسيةالتي تصل الى مدى الحياة وغرامات باهضة جدا اثر محاكمات جائرة لا يقرها الشرع ولا دستور دولة البحرين. وخصوصا في ما يتعلق باحكام الاعدام الاخيرة في قضية حرق مطعم الزيتون بمنطقة سترة من قرى البحرين. وان القاضي البحريني قد تنحى عن القضية بسبب الضغوط التي مارستها عليها وزارة الداخلية، وبعدها قبل القاضي المصري تنفيذ الحكم الجائر. اننا نطالبكم من موقعكم كمسؤول اول ويتحمل مسؤولية هذه الاحكام، ان تتدخلوا لايقاف احكام الاعدام الجائرة، لئلا تتسببوا في قتل ارواح بريئة وايقاف باقي الاحكام الجائرة في حق ابناء وطنكم. كما نامل ان تفتحوا مجالا للحوار مع ابناء شعبكم للخروج بالبلاد من محنتها واعادة الاستقرار والامن الى شعبكم».

ووقع على العريضة ممثلون عن عدد من المنظمات مثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي اللبناني والحزب الاشتراكي في العراق والحزب الشيوعي السوري ولجان الحوار القومي الديمقراطي ومنظمة اليسار الثوري واتحاد الديمقراطيين العراقيين والحركة الاشتراكية العربية والحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي الفلسطيني ورابطة الكتاب الاردنيين وحركة التحرير الفلسطيني (فتح) والتجمع الديمقراطي العراقي والحزب الشيوعي الاردني وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني ومنتدى الفكر الاشتراكي في الاردن ورئيس اللجان الشعبية للدفاع عن شبيلات ولجنة الحريات في نقابة المهندسين الاردنية وعدد من الباحثين والفنانين.

٢٧ يولية

خرجت عصر امس مسيرة حاشدة شارك فيها مئات المواطنين بعد انتهاء مجلس الفاتحة على روح الشهيدة زهرة ابراهيم الجمري. وانطلقت المسيرة من مقبرة بني جمرة التي احتشد فيها المواطنون لتلبين الشهيدة وتوجهت الى الشارع العام (شارع البديع) وهم يرفعون الهتافات الحماسية والمطالب الشعبية المشروعة التي في مقدمتها اعادة العمل بالدستور. وما ان وصلت الشارع العام حتى بدات قوات الشغب الاجنبية عدوانها الشرس على المواطنين المفجوعين مستعملة كافة ادوات الارهاب المعروفة مثل الغازات المسيلة للدموع والخانقة والرصاص المطاطي، وادى ذلك الى سقوط عدد من الجرحى. واعقب ذلك عدوان كبير على منطقة بني جمرة شنته القوات الاجنبية على المنازل واعتقلت خلاله عشرات المواطنين لم يعرف عددهم بعد. في هذه الاثناء كانت مشاعر المواطنين هائجة بسبب فجيعتهم بالشهيدة التي لقيت ربها مضرجة بدماء الشهادة، واضاف العدوان المزيد من الاذى والشعور بالظلامة لديالمواطنين الذين يعودوا يامنون على انفسهم من القمع الحكومي حتى وهم يقرأون القران على روح الشهيدة.

ولدى انكشاف حجم الجريمة التي قامت بها قوات الامن بامر مباشر من الضابط البريطاني، ايان هندرسون، امر هذا البريطاني بتزوير كل الحقائق فورا لاخفاء الجريمة. واجبر المستشفى العسكري على اصدار شهادة وفاة جديدة تفيد بان الشهيدة توفيت لاسباب طبيعية وانها لم تحمل اي اثر للضرب او الرصاص المطاطي. واستدعى جهاز الامن عائلة الشهيدة يوم امس وهذا اليوم لاجبار افرادها على توقيع افادة بان الوفاة لم تكن بسبب الضرب الذي تعرضت له الشهيدة بل لاسباب طبيعية. وهناك خشية من تعرض افراد العائلة الى التعذيب والتهديد لاجبارهم على ذلك. ولكن المراقبين استسخفوا هذه الخطوة واعتبروها محاولة هابطة للتزوير والتشويش مؤكدين انها لن تنجح. واشاروا الى ان سبب الوفاة اصبح موثقا بشكل لا يسمح بالتشكيك والتحريف بعد ان بثت هيئة الاذاعة البريطانية مساء امس الاول افادات احدى بنات الشهيدة وحفيدتها. وكانت الطفلتان قد اكدتا ان امهما توفيت بعد تعرضها للضرب الشديد على ايدي قوات هندرسون، وان جسدها كان يحمل اثار الضرب والرصاص المطاطي، واكدتا ان اسنانها تكسرت وانها كانت تنزف من الفم والانف عند سقوطها على باب المنزل. وهناك خشية من تعرض المزيد من افراد العائلة الى التعذيب والمزيد من المعاناة على ايدي رجال هندرسون الذين يعملون جاهدين لتزوير الحقائق من اجل خدمة قبيلة آل خليفة. وجاء مقتل الشهيدة زهرة الجمري متزامنا مع تهديدات امير البلاد بان قبيلته مستعدة لارتكاب المزيد من العنف ضد شعب البحرين، وهي تصريحات بثتها جريدة الشرق الاوسط يوم الخميس الماضي.

وعلى صعيد اخر اتضح الآن ان الاستجابة لنداء المعارضة ببدء منهج العصيان المدني يوم امس كانت مشجعة للغاية. وقد اكتظت المساجد بالمصلين امس حيث قراوا القران على روح الشهيدة ورفعوا اصواتهم بالدعاء للشيخ الجمري وبقية القادة وهتفوا بالمطالب الشعبية المشروعة. وعندما اشارت عقارب الساعة الى الثانية عشرة ظهرا بادر المصلون في المساجد الى اطفاء الكهرباء وارتفعت الهتافات باصوات مدوية اكدت الحضور الشعبي والاستعداد للقيام باي عمل سلمي لاعلان التضامن مع المعتقلين. كما بادر المواطنون في منازلهم الى القيام بمثل ذلك، فيما كانت محطات التزود بالوقود خالية من الزبائن طوال يوم امس. وهناك اصرار شعبي على استمرار اساليب العصيان المدني السلمي لافشال سياسة العنف والارهاب الحكومي وتجنيب البلاد مفسي ذلك. ولكن في الوقت نفسه يتوقع ان تسعى الحكومة لضرب الاساليب السلمية لشعب البحرين بمزيد من العنف، خصوصا وانها استقدمت الاف البلوش والباكستانيين لتنفيذ سياسات العنف التي يصممها هندرسون. وعلم كذلك ان الضابط الاردني، محمود حجازي، يمارس دورا كبيرا في التخطيط للعنف والارهاب الحكومي ضد شعب البحرين. وعلم أيضا ان فريقا بريطانيا استقدمته الحكومة مؤخرا يقوم الآن بمراجعة سيناريوهات «المؤامرة للاطاحة بنظم الحكم» بعد ان ادركت الحكومة فشل محاولتها الانقلابية ضد الحركة الدستورية. وهناك شعور كبير في الاوساط الحكومية بالاحباط نتيجة فشل الخطة الحكومية التي كان وزير الاعلام، محمد المطوع، قد انفق اموالا طائلة للترويج لها واستقدم الصحافيين الذين كانت شهاداتهم لغير صالح الحكومة.

ومن جهة اخرى علم ان السيد ابراهيم السيد عدنان، وهو احد علماء الدين المعتقلين مع الشيخ الجمري منذ شهر يناير الماضي، قد نقل الى المستشفى العسكري بعد تدهور صحته بسبب التعذيب النفسي وسوء العناية في السجون الخليفية.

وداعا يا محطمة الاصنام

جحافل الجلادين تقطع الطريق كالبرق الخاطف، اسلحتها مشرعة وقلوبها تخفق بدون حياة، وعيونها على امرأة قال المخبرون انها تصر على الحياة، وتتحدى الصمت، وتكفر بالاستبداد. الطريق خال الا من زوار الليل الذين يتسترون بالظلام ليقضوا مضاجع الآمنين. «زهرة» كانت هناك واقفة على باب المجد، فقد عبرت بروحها حدود الدنيا واخترقت الحجب لتصل الى عالم الملكوت الاعلى وهي واثقة بالنصر. من يهزم عملاقة تمردت على القيود وحطمت الاغلال وتطلعت الى ما عند الله؟ عشرات من الجنود يتوجهون الى كوخ صغير في احدى زوايا قرية صامدة، خال من كل معالم الزينة والمتاع الدنيوي، لكنه حافل بالايمان والعطاء والصمود. كانت زهرة قد قدمت احد ابنائها الى الجلادين قبل شهور، وما تزال مستعدة لتقديم المزيد منهم اذا كانت الحرية تقتضي ذلك. لم تبخل على الشعب بشيء حتى بنفسها. كانت نفسها كبيرة كهذا الشعب الصامد العملاق، وهمتها تفوق هم الليوث، وصمودها اقوى من الجبال. في عمق ذلك الليل كانت ام الابطال تحصب بيديها عدد الذين سقطوا من الشهداء على ايدي الجلادين، وكانت تدعو الله ان يرزقها الشهادة معهم. وكلما سمعت بسقوط شهيد انتابها الأسى لسببين: اولهما لشعورها بظلامة هذا الشعب وأساها لغياب بدر اخر عن سماء البحرين، وثانيهما لان الشهادة تجاوزتها الى غيرها. عجيب امر هذه المرأة التي كانت ترى الموت في أعين القتلة فلا تخشاهم، وتعلم ان وقوفها بوجههم يعني الموت المحتوم فلا تتردد. كانت تقرأ الآية الكريمة «ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال او متحيزا الى فئة فقد باء بغضب من الله». لم تعرف زهرة الجمري معنى التراجع يوما، حتى عرفها الرجال والنساء بتميزها عن الكثيرات بتشجيع ابنائها على الخروج في التظاهرات السلمية، ولطالما شوهدت وهي تدعو الله ان يرزقها الشهادة عاجلا. فهي تعلم ان الدماء التي تسفك بدون حق سوف تقضي على الظلم والاستبداد وتجتث جذور الفساد من الارض.

كانت السيدة الوقورة تحلم بالخلود وتتمنى الحشر مع الصديقين والشهداء والصالحين في مقعد صدق عند مليك مقتدر. لم يرها أحد مقطبة او يائسة او مستسلمة، ولم يعرف عنها انكفاء او تردد او تراجع عندما تحين المواجهة. وفي الساعات الاولى من صباح يوم الشهادة كانت السيدة الطاهرة تعلم بانها على موعد مع الخلود، فلم تنم كما ينام غيرها، ولم تستسلم للارهاب الخليفي يوما، ولم تقبل بان تعيش عيشة البهائم وهي تسمع صراخات المظلومين في كل زوايا البلد المعذب. في تلك الساعات كان دعاؤها يكسر الصمت المطبق ويعلن للكون تمردها على نظام الارهاب والقتل والتعذيب. ولأنها كانت على موعد مع الله فقد تطهرت وقرأت القرآن وناجت ربها طويلا. كانت ترى ما لا يراه الآخرون، وتنظر الى النجوم نظرة مودع، وتقرأ في عيون احفادها النائمين معالم البراءة والمستقبل المشرق للشعب. تذكرت ان أمهات الشهداء اصبحن غير قادرات على النوم، وان قلوب الثاكلات لا تسكت عن البكاء والانين. لقد أبت ان تنام بجانب اطفالها وهي تسمع قصص المعذبين في الزنزانات. فبالأمس قتلوا محمود عبد اللطيف وعلي طاهر وفاضل مرهون وسلمان التيتون. بالامس مزقوا جسد الطفل علي التيتون وامه. وبالامس ايضا سمعت قصة الشهيد عبد الامير رستم، وكيف تنسى مأساة الشهيد عيسى قمبر الذي مزقت جسده رصاصات الغدر الخليفي؟ لقد عرفت ان القتلة قد شرعوا سيوفهم للغدر بثلاثة من أبناء البحرين والعالم يعلم ببراءتهم جميعا، فهل تطيق العيش وهي ترى الطغيان يتجاوز الحدود؟ وكيف يسمح لها قلبها بان تتجاهل استغاثات الامهات اللاتي ينتظرن يوما بعد اخر خبر قتل ابنائهن؟

سمعت طقطقة الجنود خارج المنزل، وبلغت اذنيها كلمات اعجمية لم تفهم معناها. لكن قلبها اخبرها بان الخفافيش تبحث عن فريسة لها في عمق ذلك الليل، وان زوار الفجر جاؤوا لارتكاب جريمة جديدة بحق الشعب. كان قلبها يخفق مرددا شعارات العزة والكرامة والعدالة. في تلك اللحظات خرجت لتواجه القتلة متحدية عددهم وعدتهم، وهي العزلاء الا من الايمان البطولة. كانت الوحوش الكاسرة بانتظار الفريسة، معتقدين ان الليل سوف يغطي الجريمة. وعندما انشبوا فيها مخالبهم كانت الدماء تطير نحو السماء فلا يسقط منها شيء الى الارض. وقبل ان تفارق الحياة قذف بها الغادرون الى داخل المنزل، فتلقتها قلوب بناتها والدماء تنزف من كل جارحة منها. كانت عيناها شاخصتين الى السماء، وشفتاها تختلجان بذكر الله، وجسدها الممزق الذي اتعبته الجراحات يحتضن الارض. تفوهت بكلمات قليلة اكدت الجريمة التي اقترفها رجال هندرسون، وأشارت بطرفيها الى من حولها وشفتاها مبتسمتان، وتمتمت بكلماتها الاخيرة: اوصيكم بالشعب!

صمت ابدي يدوي في كل زاوية، وقتل وحشي يعيش صاحبه مدى الحياة، وجراحات فيها شفاء للشعب، وألم في جسد معذب هي ما يصاحب المخاض ويسبق الولادة العسيرة. سكت صوتها الذي طالما دوى في المساجد والمآتم والشارع والمقبرة بحياة الامة وانحسار الظالمين. تصدر جديد يسجله الشعب، وبطلة تفتح باب الشهادة للامهات، وولادة صعبة من رحم يتمرد على العقم. وداع صاخب لهذه الدنيا، وعشق شديد لحياة افضل واكثر حرية وانعتاقا من القيود.

يوم مشهود في تاريخ البحرين تسطره الدماء وملحمة جديدة تكتبها اشلاء بطلة بني جمرة، وصوت خالد من قلب ام أبت ان تعيش الا بالكرامة والحرية والكبرياء. في تلك اللحظات توقف الزمن عن الحركة اجلالا لهذه العملاقة، وسقطت اقاويل القتلة والجلادين ضد شعب حر أبي صامد، وانتهت اسطورة العائلة التي لا تقهر، وبدا فجر جديد يطل على روابي اوال فيه من الامل ما ينبيء بنهاية عهد القتلة والجلادين وقاتلي الرجال والنساء والاطفال. هنيئا ام الابطال، ويكفيك فخرا انك سيدة نساء البحرين في عصر رفضت المرأة البحرينية الا ان تتقدم الركب وتتصدر المسيرة. لقد كسرت اصنامهم باستشهادك الذي عرفه العالم عنوانا للظلامة والدفاع عن الحق والكرامة والحرية، فهنيئا لك يا من كسرت اصنام قريش.

حدث منذ زمن

كان نهارا وادعا
تسبّح الطيور
بحمد ربها به
ويمرح الحبور
وفجأة وسط السّنا
طالعنا حاكمنا
بما أعد من شرور
لقمع شعبي المقهور
فأعول النهار
بالويل والثبور
وماتت الاطيار
وأطبق الديجور

الملحمة

عند منع الكلمة
أمكن الحاكم ان نحيا
حياة معتمة
وتناسى اننا
نفعل ما قد حرمه
من خلال التمتمة
فلعنّا قيمه
ولعنّا نظمه
لن يعيش الشعب يوما
مثلما تحيا الأمة
ومتفنا
وصنعنا الملحمة

لا يمكن

لن تسلبوا الكرامة
ففي أصول ديننا
قيمتنا بدونها
أقل من قلامة

محنة عاطل عن العمل

وضعوني عاملا اقبض آنات ... وأهانوني بشتم وإهانات
نزعت مني حقوقي والكرامات ... ورأيت الحق مصروعا وقد مات
قد نجحنا في جميع الامتحانات ... لم نكن نعرف جر العربانات
واذا في السوق نحن كالحثالات ... حين قلنا نحن اصحاب الشهادات
قيل أنتم قد تفوهتم تفاهات ... اضنعوا منها فراشا ووسادات
علمها تنفعكم تلك الشهادات ... ان هذا هو ناموس البسداوات

اوقفوا هذا المستبد قبل فوات الاوان - تتمة ص ١

طالما بقي هو شخصيا في الحكم. وكل من التقيناهم من السياسيين والدبلوماسيين يلقون باللائمة على رئيس الوزراء سواء بخصوص الاوضاع الداخلية في البلاد ام العلاقات مع الجيران. ولان لديه جيشا من المرتزقة الاجانب في جهاز الامن وقوات الشغب والجيش فهو يعتقد ان بامكانه سحق الشعب وهزيمة قطر وتهديد ايران وابتزاز الكويت. ويدرك الكويتيون على وجه الخصوص ان رئيس الوزراء البحريني مستمر في ابتزازهم بعلاقاته مع نظام صدام حسين الذي يحتذي به كمثل اعلى في القمع والاستبداد. كما يشعر الغالب المسؤولين الخليجيين انه يختلف عنهم في كل شيء، في جشعه واسلوب تعامله مع شعبه واخلاقه وسوء تعامله وصلافته مع الآخرين. ويابى رئيس الوزراء ان يطالبه شعب البحرين باصلاحات سياسية معتقدا ان له الحق في تحديد ما يستحقه الشعب وما لا يستحقه، فهو الذي يقرر ما يصلح لهذا الشعب وما يستحقه، وليس لاحد مطالبته بغير ذلك. كما انه يبرر لنفسه وللآخرين ما يقوم به من قمع وارهاب ضد ابناء الشعب ويبتز الحكومات الاخرى لدفع المساعدات المالية لاستئجار الخبرات الاجنبية والاستعانة بها ضد الشعب. وقد اصبح نظام خليفة بن سلمان متمرسا في الكذب والخداع والتزوير والتشويش حتى لم يعد هناك نظام آخر يساويه في ذلك.

يظن النظام الخليفي القائم ان بامكانه القضاء على حركة الشعب ومطالبه، باستعمال اقسى وسائل القمع والارهاب. ويعتقد انه نجح في اقناع العالم بان الشعب ارهابي وانه مخول باستعمال اقسى وسائل القمع ضد المواطنين الابرياء بسبب ذلك. ولكن فشلت اساليبه جميعها واصبحت ادعاءاته مادة للتندر والتعليق والسخرية في جميع القطاعات. واصبح هذا النظام نسخة مطابقة للانظمة التي عرفت بقمعها غير المحدود، حيث سخر الاقلام للثناء عليه وعلى حكمته وعبقريته السياسية، واشترى باموال الدعم الخليجية وسائل الدعاية، واستقدم خبراء التاليف المسرحي لكتابة سيناريوهات خيالية للتشويش على الواقع، ومع ذلك فقد فشل بشكل كامل. وعندما فشلت مسرحية الانقلاب المزعوم استقدم فريقا بريطانيا مختصا لاعادة النظر في تلك المسرحية وتحديد نقاط ضعفها خصوصا وانها فشلت منذ اللحظات الاولى لاخراجها، وبانت تناقضاتها بشكل احرج حتى اصدقاء النظام. وتكرر الامر كذلك عندما حكم بالاعدام على ثلاثة مواطنين ابرياء بدعوى حرق مطعم ادى الى مقتل سبعة بنغلاديشيين. وحتى هندرسون نفسه لم يقتنع بالمحاكمة واكد لرئيس الوزراء ان اعدام الثلاثة سوف يقلب الوضع الدولي ضد النظام في البحرين لان المحاكمة مليئة بالثغرات والتناقضات، خصوصا وان جميع المحامين مقتنعون ببراءة المتهمين، وان القاضي البحريني سعد الشملان رفض النظر في القضية بعد ما راى ما فيها من هفوات. واصبح الضعف يستشري في اوصال النظام بسبب اصرار خليفة بن سلمان على عدم التحاور مع المعارضة السلمية، ويوما بعد آخر تزداد عزلة النظام محليا واقليميا ودوليا. وكان من اكبر ضعف النظام فشله في الرد على الهجوم الذي شنه الاعلام القطري عليه مؤخرا في اثر تصريحات ولي العهد البحريني الاستفزازية ضد قطر. واعتبر عدم الرد البحريني مؤشرا قويا على ضعف منطق النظام الذي يسعى لحروب خارجية بوضع داخلي منهار.

امام هذه الحقائق فان مصلحة المنطقة الخليجية تقتضي التحرك العاجل لاقناع حكومة البحرين بالاستجابة للمطالب الشعبية العادلة التي تمثل الحد الادنى في زمن الانفتاح والحرية. ومع تسارع التطورات في البحرين والمنطقة تصبح هذه المطالب لاغية فيما لو اصر رئيس الوزراء على قمع الشعب وارتكاب المزيد من الانتهاكات والاعدامات. انها دعوة مخلصة لتجنيب المنطقة المزيد من المآسي التي تحدث نتيجة حماقات بعض المستبدين، ولم يعد هناك وقت طويل قبل ان يفلت زمام الامور من ايدي الحريصين على امن المنطقة واستقرارها.